



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	داخل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الرابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 20 مايو 2009

فهرس

* مواصلة المناقشة العامة لمخطط عمل الوزير الأول.

محضر الجلسة العلنية السابعة المنعقدة

يوم الأربعاء 20 مايو 2009 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد أحمد أويحي الوزير الأول، والسيدات والسادة الوزراء الآتية أسماؤهم :

من خلال وثيقة مخطط عمل الوزير الأول المعروضة أمامنا للمناقشة والمتضمنة تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، وكذا من خلال العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول في هذا الشأن، يمكننا القول إن هناك اجتماعا وطنيا حول أهمية وضخامة وشمولية هذا البرنامج، الذي أفصح عن محاوره الكبرى السيد الرئيس في مناسبات سابقة، وأنه من خلال تنفيذه تنفيذا سليما سيعود بلا شك بالفائدة على الشعب وسيلبي طموحاته، وعليه فإن منهجية العمل الواجب اتباعها، والإجراءات والأعمال المقترحة من قبل الحكومة في سبيل تنفيذ البرنامج المذكور، يجب أن تكون مدروسة بعناية، وتضع في الحسبان كل العوامل المرتبطة بذلك.

وإن كانت ثقتنا كبيرة في مقدرة أعضاء الحكومة على تنفيذ هذا البرنامج بما يعود بالفائدة على الجميع، إلا أن ذلك لا يعني أن الطريق سيكون معبدا، بل الأکید أن الحكومة ستواجه العديد من المعوقات والصعوبات في تأدية مهمتها على أحسن وجه، إن هي أخطأت في منهجية العمل أو أخطأت في الإجراءات المتخذة من أجل تنفيذ سليم لبرنامج رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن هذا الحديث يجرنني إلى إثارة مسألة ذات أهمية بالغة في مسيرة التنمية الوطنية، وتتعلق أساسا بالآداء الفردي والجماعي للمواطنين بصفة عامة في هذه المسيرة، وخاصة العنصر الشباني منهم وفي هذا الخصوص فإن الحكومة ملزمة الآن أكثر من أي وقت مضى، في سبيل تنفيذ برنامج الرئيس، بالاعتماد على الشباب كقوة فعالة لتحريك التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا يكون ذلك، حسب رأيي، بالطرق والإجراءات الاعتيادية المتمثلة في إصغاء الحكومة للتشغلات المطروحة من قبل الشباب والسعي إلى تكفل بها، بل يجب أن تتعامل الحكومة مع الشباب على أنهم أصحاب أفكار وقوة اقتراح تناقشها معهم

- نور الدين يزيد زرهوني، وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،
- مراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية،
- حميد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات،
- محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين،
- بوبكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية،
- رشيد بن عيسى، وزير الفلاحة والتنمية الريفية،
- عمار غول، وزير الأشغال العمومية،
- مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التقليدية،
- رشيد حراوية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- حميد بصالح، وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال،
- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان،
- نور الدين موسى، وزير السكن والعمارة،
- إسماعيل ميمون، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،
- عز الدين ميهوبي، كاتب الدولة لدى الوزير الأول، مكلف بالاتصال.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة الرابعة ليلا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نرحب بالسيد الوزير الأول، وبأعضاء الحكومة، ونواصل المناقشة العامة لمخطط عمل الوزير الأول لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج دحمان.

السيد الحاج دحمان : بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تنمية وطنية شاملة، فوجود الإرادة السياسية والإمكانات المادية والمالية والبشرية فما على الحكومة إلا ضبط منهجية محكمة لتحقيق ذلك.

والمواطن باعتباره طرفا هاما في هذه المعادلة لا يطلب أكثر من تقديره حق قدره، والأخذ بمبادراته ومناقشة آرائه، وستجدونه متفهما ولا يطلب المستحيل.

وإن مددتم سيدي الوزير الأول، يدكم وأيدي أعضاء الحكومة إلى الجميع في ختام تدخلكم لشرح خطة العمل، فإن المواطنين سيمدون إليكم أيادهم بناء على ثقة متبادلة في سبيل خدمة الجزائر.

وفي ختام كلمتي بودي أن أتقدم إلى الحكومة ممثلة في السيد وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج وإلى السيد والي ولاية عين الدفلى بالتشكرات الجزيلة نظير وقفتهم مع عائلة السيد حجيمي من بلدية تبركانين التي ازدان فراشها بأربعة أطفال (توأمن ثلاثة أطفال وبنات)، وأتمنى أن تشمل هذه الوقفة التضامنية كل من هو بحاجة ماسة لذلك بعين الدفلى أو بولاية أخرى.

في الأخير، أتمنى باسم شباب عين الدفلى حظا موفقا لمنتخبنا الوطني لكرة القدم، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد الحاج دحمان، وأحيل الكلمة إلى السيد اليامين بلامي، فليتفضل.

السيد اليامين بلامي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المطلع على مخطط العمل المعروض علينا، يلاحظ بكل جلاء نية الدولة القوية في النهوض قدما بالاقتصاد الوطني بكل أبعاده، وما يترتب عنه من إيجابيات واستحسان لدى الشعب الجزائري، لكن مسعى كل هذا لن يكتب له النجاح في الزمان والمكان إذا لم تتظافر كل الجهود دون أية قراة تحتية أو خلفية تدفع إلى الغموض وتثبط العزائم.

في أطر نظامية ومضبوطة، ولا يجب أن تتعامل مع الشباب على أساس أنه متلقي استهلاكي وكفى. فشاباب عين الدفلى، أو عنابة، أو تلمسان أو تامنغست، أو تيزي وزو، أو العاصمة، وشباب كل ولايات الوطن لهم من الأفكار والأطروحات والآراء النيرة في كل المجالات، إن أتاحت لهم فرص عرضها ومناقشتها بجدية، ما يجعل الحكومة تتكفل بانشغالات هؤلاء وأولئك في أحسن الظروف، فكما يقول المثل "يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر".

والأمر نفسه ينطبق على الموظف البسيط، وعلى العامل، وعلى الفلاح، وعلى غيرهم.

وفي نفس السياق السيد الوزير الأول، فإن التنمية عبر بلديات الوطن ليست بالتأكيد مهام حصرية على الحكومة بل مهام الولاية، والمنتخبين الوطنيين والمحليين، ورؤساء الدوائر، ومدراء الهيئات التنفيذية والموظفين، والعمال والمواطنين على حد سواء. أي سلسلة مترابطة إن فقدت حلقة من حلقاتها كان الأداء ضعيفا، وإن ترابطت ترابطا وثيقا أدت مهامها على أحسن صورة.

ولا يأتي ذلك بالتأكيد إلا بضرورة الالتزام التام من كل هذه الأطراف، كل بما له وما عليه، ولنا في هذا الخصوص مثال بولاية عين الدفلى يجب أن يحتذى به، فعملية إنجاز 104 كلم من الطريق السيار شرق - غرب الخاص بالولاية، والذي سيسلم الشطر الأخير منه خلال الأيام القليلة القادمة، والخاص بالمقطع الرابط بين الخميس والحسينية على مسافة 23 كلم، لم تأت هكذا، وإنما بالالتزام الحكومة وبمساهمة فعالة من السيد الوالي ومساعدته، من المنتخبين ومن مسؤولي وموظفي الوكالة الوطنية للطرق السريعة، ومن مسؤولي وموظفي قطاع الأشغال العمومية، إضافة بالطبع إلى مؤسسات الإنجاز وعمالها، وحتى من المواطنين، فلكل هؤلاء منا كل التقدير والعرفان.

وبلاشك، فإن هذا المثال ينطبق على قطاعات تنمية أخرى بعين الدفلى أو بولايات أخرى، فالأكيد أن الالتزام الفردي والجماعي سيؤدي حتما إلى تحقيق تنمية وطنية مستدامة، يتم على ضوئها التكفل بانشغالات المواطنين دون استثناء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الجزائر خضت خطوة عملاقة في سبيل تحقيق شامل للمصالحة الوطنية بعد سنوات من الأزمة، وهي مقبلة، بناء على برنامج رئيس الجمهورية، على خطوة عملاقة في سبيل تحقيق

الأهداف الدولية للألفية، ويتطلب الأمر متابعة وظيفية وتطبيقية على مستوى الدولة وعلى المستوى الجهوي والمحلي، بإنشاء مصالح مكلفة بذلك، والتزام المؤسسات المهمة بإنشاء وظائف خاصة بترقية وظيفة الاستدامة والالتزام بمعاييرها على مستوى المؤسسة، وتؤكد في هذا الشأن ضرورة وضع استراتيجية في أقرب وقت لحماية الثروة الزراعية، وخاصة في الشمال، من أجل الحفاظ على الأراضي الزراعية والموارد المائية لأجيال المجتمع المتلاحقة، لأن في هذا الأمر خطورة على الأمن القومي في المدى البعيد.

أما النقطة الثالثة،

فتتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، حيث تجدر الإشارة إلى ضرورة اتخاذ موقف واضح من النظام الجديد، بإعادة تقييمه وتوفير كافة الإمكانيات لاعتماده على غرار التجربة الأوروبية، وبالتالي التحول الكامل نحو النظام الجديد، أو مراجعة النظام القديم وتطويره، وبالتالي الخروج من هذه الازدواجية النظامية، كما يستدعي الأمر ضرورة وضع قواعد وشروط لكيفية الانتقال من الليسانس إلى الماستر إلى الدكتوراه ليتم اصطفااء النخبة المهمة لمواصلة التكوين، وكذلك ربط التعليم العالي بما يجري من إصلاحات على مستوى التعليم العام بوزارة التربية الوطنية ووزارة التكوين والتعليم المهنيين.

وهناك ملاحظة خاصة بالبحث العلمي، حيث يشكل أساس التطور في كل الاقتصاديات، ولذلك لا بد على الجزائر، من إيجاد آليات ووسائل تحفيزية للباحثين الدائمين في معظم المجالات. وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد اليامين بلامي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الجبار جكطة، فليتنفضل.

السيد عبد الجبار جكطة : بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله،
سيدى الرئيس،
دولة الوزير الأول،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم،

إن المتفحص والمتمحص لمخطط عمل الوزير الأول المعروض أمامنا، والمجسد في 209 نقاط، يجد أن هذا المخطط قد ألم بكافة القطاعات وفق ترتيب الأولويات الضرورية، مما يدل على أن المجهود المبذول كبير من القائمين على التخطيط والتنفيذ، وكذا المحافظة على استمرارية العمل، وعلى استكمال ما شرع فيه خلال

أخاطب من موقعي هذا كل المحبين للجزائر والغيورين على مصلحة الشعب، وأخص بالحديث أولئك المفكرين في حب الجزائر والمفكرين في الوطنية، الذين أصبحوا يعرضون هذه الوطنية في كل المعارض المناسبة وغير المناسبة، أقول لهم إن مصلحة الشعب فوق كل المصالح، فمن هذا المنطلق وجب علينا كجزائريين زيادة اللمسات الأخيرة، الكل حسب منظوره الذي يصب في بناء الجزائر فقط، وفي رأيي المتواضع فإن الظروف كلها ملائمة، سيولة نقدية معتبرة، برنامج طموح، وأظن أنه لم يبق إلا على كل الجزائريين والجزائريين العمل والإخلاص لهذا الوطن.

وأشاطركم سيدي الوزير الأول دون تحفظ، لما تقرر استعمال الجرار الجزائري دون غيره، فهذا مؤشر على أن الاقتصاد الوطني لا ينهض إلا بسواعد أبنائه. نحن لسنا ضد الاستثمار الأجنبي، لكن، ولكن، ولكن ضد استثمار المرتزقة الذين ينهبون أموالنا دون حساب ولا رقيب، بتواطؤ، من أبناء جلدتنا، الذين وضعوا أنفسهم فوق كل القوانين، فالأجدر والأجدر على المفكرين في الوطنية أن يكشفوا لنا وللرأي العام، كل شبكات التهريب، والتزوير، تبييض الأموال.. ورؤوس الفساد وذبولهم، وكل المعاملات المشفرة التي في الأخير تنخر الاقتصاد الوطني وليس غير ذلك.

سيدى الرئيس،

سيدى الوزير الأول،

واستكمالاً لمداخلات الزملاء المتعلقة بمخطط عمل الوزير الأول سوف أركز على ثلاث نقاط أساسية هي :

النقطة الأولى

وتتعلق بتنمية وتطوير القطاع الصناعي، حيث دلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كيف قامت الدول المتقدمة بمساعدة قطاعها الصناعي ودعمه، فالمطلوب بالنسبة إلى الجزائر اعتماد سياسة صناعية في المديين المتوسط والطويل، واتخاذ استراتيجية جادة لتحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تنافسي في الفروع والأنشطة التي يتميز فيها بميزة نسبية، من أجل الاستفادة من إيجابيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، دون أي شرط أو مزايدات، وهنا أذكر الأخوة بأنه في مرحلة من مراحل الجزائر لما قررت الدولة الجزائرية إنعاش المؤسسات الاقتصادية المفلسة، قامت القائمة وبدأت الأقاليم، كيف ننعش اقتصادا ميتا، أما اليوم فنلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تنعش شركات، كجنرال موتورز... إلخ. وأصبحت سنة جميلة.

النقطة الثانية،

وتتعلق بالتنمية الاقتصادية، ومن المعلوم أن الجزائر اتخذت خطوات جادة في إطار اعتماد معايير ومبادئ للتنمية المستدامة في إطار

أما الريف، فندعو إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن بهذه المناطق، وذلك بتوفير شروط الحياة الكريمة من ماء وغاز، وكهرباء، وطرق، ومرافق عمومية، مما يسهل عليهم ممارسة نشاطهم داخل محيطهم الريفي دون التنقل إلى المدينة والعيش فيها، وكذا إعطاء أولوية للسكن الريفي الذي أعطى نتائج جد إيجابية، وتبقى حصصه قليلة ودون المستوى المطلوب، كون عدد الملفات المودعة لدى المصالح والتي تتوفر فيها الشروط تفوق الحصص الممنوحة، حيث لم تتعد حصص بلديات جنوب ولاية سطيف الأربع عشرة (14)، 500 حصة، بينما عدد الملفات بالألاف، رغم أن الطابع الريفي لكل من بوطالب، الحامة أولاد تبان، الرصفة، بيضاء برج، عين الحجر، أولاد حداد، أولاد سي أحمد قلال، قصر الأبطال.

أما في مجال الإعلام فندعو وسائل الإعلام العمومية والخاصة إلى إيلاء الاهتمام بمسألة إعلام الرأي العام والمواطنين بالجهود التنموي المنتهج المطبق في الميدان، حيث يتعين اعتماد سياسة إعلامية توفر للمواطن المعلومات الكافية حول المشاريع والمنجزات المهيكلية، وتويره بانعكاسات هذه المشاريع على الحياة اليومية. وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد عبد الجبار جكطة، وأحيل الكلمة إلى السيد التومي بوزيدي:

السيد التومي بوزيدي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر.

سيدي الوزير الأول والطقم المرافق لكم،

السيدات، والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنتهز هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم وكذا لطقم حكومتكم عن تجديد الثقة فيكم من قبل رئيس الجمهورية، وهذا لدليل آخر عكس ما يروج له البعض من أولئك المترددين من ضعاف النفوس، والذين فوت الشعب عليهم مرة أخرى هذه الفرصة بتزكيته لفخامة رئيس الجمهورية بالنسبة التي يعرفها كل الناس.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا أريد أن أخوض في مخطط العمل الذي وضعتموه بين أيدينا، لأنه في اعتقادي شامل وكامل في محاوره وفصوله الستة، مدعوما بطبيعة الحال بـ 150 مليار دولار، وهذا على حد تعبير السيد رئيس الجمهورية لا ينطقها إلا الفم، إلا أنه واسمحو لي السيد الوزير الأول، بالإدلاء ببعض الملاحظات المتواضعة، وأبدأ بما جاء في

عشيرة كاملة، مع الأخذ بتدقيق، وتصويب أكثر، وتصليح، وإعادة تقديم بعض الأهداف، والاستراتيجيات وفق ما يتطلبه الوضع الراهن، ومواكبة المجتمع الدولي والإقليمي، ومن هنا تبرز روح الاستثمارية في التنمية في كافة القطاعات، وتصبح الحسابات أكبر دقة، مما يزيد نسبة التفاؤل بالنجاح الكامل لهذا المخطط، ذلك أن كل الطاقات مجندة، وكذا الوفرة السيولية والنقدية في وقت يتخطى فيه العالم الغربي في أزمة مالية عصفت به وبالرغم من تحقيق التوازنات الكبرى على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الاتجاه نحو الاقتصاد المنتج للثروة والمنشئ للمناصب المالية والاقتصاد تنافسي ظل مؤجلا رغم تطمين برنامج فخامة رئيس الجمهورية لهذا المسعى، والتأكيد عليه. وفي هذا المقام يتعين اتخاذ التدابير الاستعجالية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومنها، تدعيم الاقتصاد الخاص وتطهيره، وتدعيم أجهزة الرقابة على الاقتصاد الوطني، وأكرر تدعيم أجهزة الرقابة على الاقتصاد الوطني، والاتجاه نحو الاستثمار خارج قطاع المحروقات، وإعادة النظر جذريا في السياسة الفلاحية المنتهجة، والاتجاه نحو تدعيم المتعاملين الحقيقيين في هذا المجال. وفي هذا المجال نشتم النتائج الأولية لعقود النجاعة في مجال مادة الحليب، وندعو إلى تعميمها في ميادين منتوجات أخرى ذات الصلة بالاحتياجات اليومية للمواطن، وتدعيم الصناعات الغذائية، وتحتل ولاية سطيف الريادة في هذا المجال، وهي مؤهلة لأن تكون قطبا حليبا، بالإضافة إلى الريادة في إنتاج الحبوب بحكم المنطقة الجغرافية.

وفي مجال التربية الوطنية والتعليم العالي نشتم الجهود الجبارة المبذولة في مجال إنجاز الهياكل والتجهيزات العلمية والبيداغوجية، وندعو إلى الاهتمام بالعنصر البشري في مجال التكوين والتكوين المستمر، وإلى توجيه الاهتمام بالوضعية الاجتماعية لما لها من تأثير على الآداء، وتدعيم البحث العلمي باعتباره التحدي الحقيقي مستقبلا.

وفي مجال الشباب، نرى أنه من الواجب إيلاء هذه الشريحة الهامة من المجتمع كامل الاهتمام، وعدم إدراجها ضمن الفئات الاجتماعية الأخرى، نظرا إلى حساسية مرحلة الشباب وتأثيرها على السلوك والتصرفات الفردية وتأثيرها على المجتمع، وبغرض ترقية هذه الفئة وإعدادها لتحمل مسؤولياتها تجاه مجتمعها ووطنها، نقترح ما يأتي :

اعتبار الشباب أولوية وطنية تستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية لمراقبة الشباب وتوجيهه نحو العمل المنتج المنشئ للثروة باستغلال الكفاءات العلمية، خاصة في أوساط الخريجين، وإلغاء الإجراءات والروتين الإداري المعرقل للكثير من المبادرات، ووضع آليات محددة للتطبيق الصارم والمراقبة الدقيقة لمختلف الآليات الموضوعية في الميدان.

الحجة على أولئك المتحججين، أو إظهار مشاكل أخرى لخلق مثل هذا التوتر في أية مقابلة رياضية كانت تتعلق بالصعود، أو لنيل الكأس، أو لنيل البطولة أو بشيء من هذا القبيل، وهذه المشاكل كبيرة يتسبب فيها هؤلاء المتعنفين، لذا يجب أخذ هذا المشكل بعين الاعتبار، سيدي الوزير الأول، وإعطائه الأولوية لأنه قد يخرج عن الإطار المسموح به مستقبلا.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد التومي بوزيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم مزيان.

السيد بلقاسم مزيان : شكرا،

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي، النواب،

أسرة الإعلام،

مساء الخير.

سيدي الوزير الأول،

لقد تفضلتم بتقديم مخطط عمل شامل وطموح في 209 نقطة، ولتحقيق هذا المخطط يستدعي أموالا طائلة وكفاءات مؤهلة للمتابعة والدراسة، ووسائل إنجاز ضخمة، وهنا صلب الموضوع!

إن حالة الهرم المؤسساتي الحالي على مستوى الولايات والبلديات، قد تكون عائقا لإنجاز هذا البرنامج، فمن المستعجل جدا إعادة النظر في الإمكانيات البشرية والمادية على مستوى قاعدة الهرم المؤسساتي في المقاطعات والبلديات للتمكين من المتابعة الحقيقية وتفادي المشاكل.

للسرعة في وتيرة الإنجاز، يجب تشجيع ومساعدة ومتابعة إحداث مؤسسات عامة وخاصة على المستوى المحلي، وتدعيمها بكفاءات محلية من خريجي الجامعات والمعاهد، ويجب وضع حد سريع لبعض التصرفات اللامسؤولة لبعض اللامسؤولين الذين يعوقون مؤسسات الإنجاز على المستوى المحلي.

سيدي الوزير الأول،

إن الجزائر شاسعة المساحة، يجب الإسراع في تحقيق اللامركزية التي قيل عنها الكثير، وكثير من الملفات والقرارات يمكن معالجتها على المستوى المحلي.

كلمة صديقي بوطويقة فيما يخص حماية الاقتصاد الوطني، لأن هذا الكلام في اعتقادي مهم جدا في حياة البلاد، والذي من واجب الدولة أن تتعمق فيه بغية حماية الاقتصاد الوطني.

النقطة الثانية التي أردت تناولها تتعلق بالتقييم، تقييم الرجال في المسؤوليات المنوطة بهم، لماذا أقول هذا الكلام؟ لأنه عادة ننسى الرجال وخاصة المخلصين لهذا الوطن، سواء كانوا ولاة أو وزراء، أو إطارات عليا، والعكس صحيح، كذلك بالنسبة للإطارات الأخرى وكذا بالنسبة للذين تحملوا مسؤوليات ولم يحركوا شيئا أو ساهموا في تطبيق البرنامج وتحريك عجلة التنمية، فهناك على سبيل المثال ولاة خاضوا بجد معركة البناء والتشييد، وطبقوا كل برامج قطاعاتهم وصرقوا كل الأموال المرصودة لهم، وهم في انتظار اعتمادات أخرى لتكميل العمل واتقانه والنهوض بالحياة الكريمة للمواطن، وترقيتها بقدر المستطاع، بطبيعة الحال. كما يحدث العكس كذلك عند البعض، رغم أن القروض الموزعة هي نفسها، وتكاد تكون موزعة بصفة عادلة على كل جهات الوطن.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

لقد شد انتباهي عدد المتدخلين من زملائي النواب فيما يخص مشاكل الإسمنت، وهذا ما يقودني إلى الحديث مرة أخرى عن الإطارات والكفاءات الجزائرية، لأن مثل هذه المشاكل المطروحة اليوم، لم تكن موجودة منذ سنتين خلت، لأن المشاكل متعلقة بالتنسيق في اعتقادي، وتفاني إطارات هذا القطاع في احتواء المشاكل، ولكن للأسف لم يصبحوا اليوم يسيرون هذا القطاع الحساس،

النقطة الثالثة، وهي تتعلق بالشروط المفروضة على سكنات عدل، سيدي الوزير الأول، إنه من غير المعقول أن يزاح مستفيد من السكن بحجة أنه يملك 20 مترا مربعا ورثها عن والديه، يجب الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه المشاكل التي قد تخلق بعض الحساسيات في مثل هذا القطاع الحساس.

النقطة الرابعة التي أردت التطرق إليها، تتعلق بطبيعة الحال بالعنف في الملاعب، والتي في اعتقادي راجعة إلى أسباب عدة، منها :

أولا: المسببون الذين لا علاقة لهم بالرياضة، وكذلك تواطؤ الحكام، والمندسون في أوساط الشباب، والذين لا يتركون أية فرصة لزعة الاستقرار، واستغلال عفوية الشباب، ضف إلى ذلك بعض عناوين الصحافة خاصة الصحافة الرياضية، لذا يجب تطبيق القانون بحذافره لما يتعلق الأمر بالنظام العام، كما يجب تزويد الملاعب بكاميرات المراقبة وتوظيفها عند الحاجة لتبطل

أولا، ما هي التدابير المتخذة لإنجاز محطة توليد الكهرباء التي تمت دراستها منذ سنوات في نواحي بني كسيلة، هذا المشروع إن تم تحقيقه سيدفع بهذه المنطقة إلى التنمية المحلية.

ثانيا- قيل الكثير عن مصفاة القصر بولاية بجاية، هذه المصفاة التي تلاعب بها كثير من الناس، وتستوفي حسب معلوماتنا كل الشروط التقنية لإنجازها في هذه المنطقة. في أي طور هي يا ترى؟.

ثالثا، ما هي التدابير المتخذة من أجل اخراج ولاية بجاية من مؤخرة الترتيب، وإحاقها بركب الربط بشبكة الغاز الطبيعي. أقل من نسبة 20٪ حاليا، بينما المعدل المنتظر في إطار هذا البرنامج هو 55٪.

رابعا، بشكل عام ما هي التدابير المتخذة لتطوير توليد واستعمال الطاقة الشمسية التي تشكل رغم غلاء تكاليف استثمارها، بديلا استراتيجيا.

سيدي الوزير الأول، تعتبر جامعة بجاية مفخرة وطنية، إنها فضاء دراسة وتكوين، وفضاء ملتقيات وطنية وعالمية، وحوارات هامة، لقد تفضل كثير من الوزراء بالقاء محاضرات أمام المشاركين في بعض هذه الملتقيات، هذه الديناميكية العلمية، يستلزم مرافقتها بإنجازات جديدة للاستجابة للطلب الكبير عليها، فمتى يوضع حجر الأساس لكلية الحقوق التي خصصت لها قطعة أرضية في بلدية أميزور، ومتى تتم المباشرة في إنجازات المستشفى الجامعي لبجاية؟

سيدي الوزير الأول، لإنجاز هذا البرنامج يجب التغلب على عدوين نعرفهما جيدا. أنفسنا أولا والوقت ثانيا، القناعة والمباشرة في العمل. وشكرا لكم جميعا،

الرئيس: شكرا السيد بلقاسم ميزان، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد المهدي القاسمي الحسني.

السيد محمد المهدي القاسمي الحسني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة، والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء، الزميلات، والزملاء النواب، السلام على الجميع، ورحمة الله تعالى وبركاته.

يجب وضع الثقة في المسؤولين والمنتخبين المحليين، لأن للدولة الجزائرية كل الوسائل والميكانيزمات للمراقبة والمتابعة.

إن الموارد المالية المخصصة في إطار مخططات البلدية للتنمية ضئيلة جدا. ولا تسمح للمسؤولين المحليين من منتخبين وإدارة مباشرة تنمية طموحة.

يجب إعادة النظر في مستوى موارد هذه المخططات.

سيدي الوزير الأول، دخلنا في دوامة رفع الأجور التي لا معنى لها إن لم تكن لها انعكاسات إيجابية على القدرة الشرائية. وللأسف كل زيادة في الأجور تليها زيادة في الأسعار، كأن ما يمنح باليد اليمنى يؤخذ باليد اليسرى، لهذا يجب النظر والحد من فوضى السوق، وخاصة المواد الغذائية الأولية.

لقد برمجت في برنامج عمل الحكومة السابقة 50 سوقا للجملة و 1000 سوقا جوارية على المستوى الوطني، للحد من تسلط المضاربين. أين نحن من هذه الإنجازات؟

الكل أجمع أن الجزائر قادرة على تحقيق اكتفائها الغذائي في آجال سريعة. لكن أهدافا بلا آجال ليست بأهداف، بل تمنيات، مثلا كثير من الحليب المنتج محليا لا يتم جمعه لحد الآن لأسباب نعرفها جميعا، مما يدفع بعض المنتجين إلى تغيير نشاطاتهم، وهذا المثل (الحليب) يصلح لمواد غذائية أخرى كثيرة، منتجة محليا، ولكن إمكانيات الجمع والتخزين والتوزيع ليست متوفرة أو بدائية.

يحدث هذا وفاتورة التغذية في ارتفاع مستمر.

سيدي الوزير الأول، ثلاثة (3) ملايين منصب شغل في 5 سنوات، أي 600.000 منصب سنويا، أي 20.00 منصب يوميا، أرقام تدفع على تفاعل كبير في أوساط الشباب، وخاصة الجامعيين منهم. ولكن هذا يتطلب رزنامة planing sectoriel وتحديد آجال، والتي يجب متابعتها بحرص، حتى لا تبقى هذه الأرقام مجرد شعارات، ولذا يجب تكافل كل الجهود على المستوى المحلي والوطني.

وهل نحن حاليا قريبون من الوتيرة التي تسمح لنا بتحقيق هذا الهدف.

إن الطاقة شريان حيوي لكل تنمية، ومن هنا تكمن أسئلتني على المستوى المحلي لولاية بجاية التي أتشرف بتمثيلها، فيما يأتي:

سامحهم الله، أجسامهم معنا وعقولهم في الضفة الأخرى، فليغفغفوا بعيدا عنا، وليتركوا هذه الأمة تمارس حريتها، وتنفس وتمتع باستقلالها وتستكملها. ولا يمكن أبدا ولا يمكن أبدا أن يتحقق هذا الاستقلال التام ما لم نستكمل استقلالنا اللغوي والثقافي. وأمة لا تحترم مقوماتها أمة ليست جديرة بالاحترام، وإذا لم نحترم أنفسنا سيادة الوزير الأول، لا يمكن أن ننتظر من الغير أن يحترمنا، فامضوا سيادة الوزير الأول في هذا السبيل، وأعيدوا إلى اللغة العربية مكانها، وإنني هنا أتكلم باسم ضمير الأمة، وباسم ملايين الجزائريين، فأنشدكم باسم ملايين الجزائريين، وباسم ضمير هذه الأمة وباسم دماء الشهداء التي سقت هذه الأرض الظاهرة أن تعيدوا لهذه اللغة مكانتها، فامضوا في هذا السبيل وستجدون كل شرفاء هذا الوطن، إلى جانبكم، مساندين مؤيدين مؤازرين.

النقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها تخص الفقرات من 22 إلى 27...

الرئيس : شكر السيد محمد المهدي القاسمي الحسني، وأحيل الكلمة إلى السيدة زرفة بن يخلف.

السيدة زرفة بن يخلف : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد إلى يوم الدين.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السادة الحضور،
أسرة الإعلام،
زميلاتي زملائي النواب،
السلام عليكم.

بادئ ذي بدء وبمناسبة اعتلاء فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كرسي الرئاسة وللمرة الثالثة، نهني السيدات والسادة الوزراء وعلى رأسهم السيد أحمد أويحيى الوزير الأول على الثقة التي جددت فيهم. كما نشكر مواطني ولاية مستغانم على المشاركة الفعالة في إنجاح الاستحقاق الرئاسي لفخامة رئيس الجمهورية وعلى رأسهم السيدة الوالي المحترمة، وعلى كل الجهود الجبارة التي تقوم بها.

السيد الوزير الأول المحترم،
بعد دراستنا لمخطط العمل لاحظنا أن هناك حقيقة عرضا للمسعى الذي سينتهج والسبل والوسائل التي ستعكف الحكومة من خلالها على تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وهذا في إطار واجب الحكومة، في مواصلة الجهد الذي بذل خلال عشر سنوات من أجل إخراج البلاد من الأزمة متعددة الأشكال، واستعادة الأمن، ومباشرة تعزيز أركان الدولة، وهذا لا ينكره إلا جاحد وهو أمر نشمنه.

ورد في كتب السيرة أن الخليفة عمر بن عبد العزيز استقبل وال من ولاتة ذات ليلة، فقدم له الوالي عرضا، وكانا يستضيئان بقنديل يوقد من زيت، واستقبل عمر ذلك الوالي الذي قدم له عرضا (كما يقال في لغة العصر) عن حال ولايته، ولما أكمل عرضه سأل الخليفة عن حاله وعن حال عياله فلم يجبه الخليفة، وقام إلى القنديل فأطفأه، فسأله الوالي: أتأمرني يا أمير المؤمنين بالانصراف؟ فرد عليه: لا بل أمكث ما شئت، ولكنك كنت تحدثني في أمور المسلمين فجاز لي ولك أن نستضيئ بزيت بيت مال المسلمين، أما أنك تحدثني عن أموري الخاصة، فإنني أخشى أن يسألني ربي يوم القيامة عن القطرات التي نحرقتها ونحن نتحدث في شأن لا يخص المسلمين.

هذه قصة عبرة، لمن أراد أن يعتبر. وأعتقد أنني لست في حاجة إلى تعليق، فالرسالة تكون قد وصلت، ونحن بصدد الحديث عن مخطط عمل الوزير الأول، وما ورد فيه من كلام عن الحكم الراشد. وأعتقد أن هذه الكلمة مقتبسة من حكم الخلفاء الراشدين، رضي الله تعالى عنهم. فما أخرجنا إلى أن نستلهم هذه العبر من سيرة سلفنا حتى نجنب بلدنا كثيرا من الآفات وكثيرا من المخاطر.

الحكم الراشد يقوم على العدل أساسا، لأن العدل أساس الحكم، لكن أيضا من الحكم الراشد ترشيد الإنفاق، ومحاربة التبذير، ومحاربة تبديد المال العام، وما أكثر هذه المظاهر في وطننا، ولكن الوقت والمجال لا يتسعان لحصرها.

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي الفقرة "19 ب" التي ورد فيها "ضمان المكانة الدستورية للغة العربية" هذه الفقرة ومثيلاتها قرأناها وسمعناها كثيرا في نصوص ومواثيق ودساتير سابقة، لكن حال اللغة العربية بقي على ما هو عليه، ولم يبرح مكانه.

والسؤال المطروح: ألم تكف 130 سنة من الإذلال والمهانة حتى نضيف إليها ما يقارب نصف القرن من الإذلال؟! متى يرفع الغبن سيادة الوزير الأول والظلم عن لغة هذه الأمة؟

متى يسمح لهذه الأمة باستكمال استقلالها؟ متى يسمح لهذه الأمة باستكمال مقومات شخصيتها؟ متى يسمح لهذه الأمة أن تتمتع فعلا بحريتها الكاملة غير المنقوصة؟

وبعد كل هذا نسمع بعض الأصوات ترتفع من هنا وهناك محتجة على ما اتخذه المجلس وصادق عليه في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بخصوص تقديم الوثائق باللغة العربية، بعد نصف قرن من الاستقلال، يحتجون من أجل تقديم الوثائق باللغة الفرنسية. هؤلاء

من التلاميذ والعاملين في قطاع التعليم وحتى من بعض المعنيين بالتدريس والمسيرين عبر خمس ولايات من الوطن، هي الجزائر العاصمة، مستغانم، والبيض، وباتنة، وتامنغست. إن كل الولايات التي مسها المسح معنية في مختلف المستويات بهذه الظاهرة، وتكشف الدراسة أن الفتيات أكثر عرضة من الذكور لهذا النوع من التحرش الجنسي، وهذا من قبل زملاء المعنيين بالتدريس والمسيرين، فيما تكشف الدراسة كذلك أن التلاميذ الذكور أكثر استهدافا من الإناث بالتحرش خارج المدرسة. كما كشفت الدراسة أيضا أن هذا النوع المخل بالحياة في المدرسة، أصبح أكبر بكثير من التحرش في الشوارع.

لهذا نطالبكم السيد الوزير الأول المحترم، بالعودة إلى نظام التفريق بين الجنسين في المدرسة لإحداث توازن بين الذكور والإناث في المجتمع، لأن المجتمع الجزائري يعرف حاليا انعدام التوازن بين الجنسين، حيث تحولت العديد من الاختصاصات إلى دراسات نسوية بامتياز على غرار الطب والتعليم، حقيقة إن الاختلاط يحدث حالة من الاضطراب في نفسية التلميذ يحول دون تركيزه في دروسه، كأن يخجل من السؤال أو الاعتراف بعدم الفهم أمام زميلاته الإناث والعكس صحيح.

لهذا نقدم كلمة شكر إلى السيد وزير التربية الوطنية على حرصه الشديد في القانون الجديد على الجانب العقابي الذي تسهر على تنفيذه الأجهزة الأمنية المختلفة، وعلى اقتراحه تنصيب شرطي أمام كل مؤسسة تربوية وتوظيف مرافقين تربويين، تتلخص مهامهم في حماية التلاميذ والمدرسين من كل الأخطار المحتملة وهو المعمول به في فرنسا، فلم لا يطبق هذا في الجزائر؟!

لهذا السيد الوزير، نطلب منكم منح هذا القطاع أهمية كبرى باعتباره قطاع استراتيجي هام، وهذا من أجل ضمان مستقبل الجيل الصاعد. وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة زرفة بن يخلف، وأحيل الكلمة إلى السيد فاروق إخلف، تفضل.

السيد فاروق إخلف : بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد معالي الوزير الأول والطقم المرافق له،
السادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول الفاضل،
إننا ننوه بالجهود المبذولة في مجال إصلاح العدالة. ونشمن عاليا التدابير والإجراءات التي تضمنتها المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، الذي أعاد الاعتبار إلى أحد عناصر هويتنا الوطنية، وهي اللغة العربية، اللغة الرسمية للدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة الحرة في قرارها بموجب أحكام الدستور الجزائري، وإننا في هذا الصدد نعرب لكم السيد الوزير الأول الفاضل، عن دعمنا المطلق ومساندتنا الكاملة فامضوا في التطبيق.

إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يتوجب علينا مناقشتها من هذا المنبر، ومحاولة إيجاد حلول لها السيد الوزير الأول.

إن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغم إيجابياته، باعتباره حلقة مهمة في تطوير المنظومة الاقتصادية الجزائرية، لم يحقق الأهداف التي كانت تنشدها الجزائر، وهي الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني، وكذا ضمان تبادل تجاري متوازن، ذلك أن الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد تمثل حصة الأسد بنسبة 55٪ وقد ارتفعت قيمتها من 11,2 مليار دولار سنة 2005، إلى 20,8 مليار دولار السنة الماضية، أي بزيادة نسبتها 86٪.

في حين أن صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي رغم أنها ارتفعت بشكل طفيف من 552 مليون دولار سنة 2005 إلى 1,2 مليون دولار السنة الفارطة، إلا أن ذلك لم يعكس رغبة الجزائر في تنويع صادراتها، إذ مازال مشتقات البترول أهم الصادرات نحو أوروبا.

ومن ضمن المآخذ التي سجلتها بلادنا الجزائر على تنفيذ اتفاق الشراكة كونها لم تستفد إلى حد الآن من حصصها من المواد الغذائية والفلاحية التي بمقدورها أن تصدرها نحو بلدان الاتحاد الأوروبي والمقدرة بما يعادل 41 نوعا، إلا أننا لم نتمكن من تصدير سوى 6 أنواع فقط من المنتوجات الفلاحية.

سبدي الوزير المحترم،
لهذا نرى أنه من الضروري تنفيذ الاتفاق بكيفية تكون لها نتائج إيجابية.

أما فيما يخص الموضوع الثالث سبدي الوزير، فهناك أيضا ظاهرة قد أخذت أبعادا خطيرة في المدرسة الجزائرية، ألا وهي التحرش الجنسي للأطفال.

إن الدراسة التي قدمت بالملقى الوطني الأول حول الصحة والجنس بمدينة تيمون، أثبتت نتائج البحث الأكاديمي الذي شمل عينات

من المستحيل عليها التكفل بالمدارس الابتدائية، وقد سبق لي وأن اقترحت أن تتكفل وزارة التربية الوطنية بالمدارس الابتدائية، شأنها شأن الثانويات والمتوسطات، فولاية مثل ميله تضم 32 بلدية تعاني 29 بلدية منها عجزا ماليا، وهو ما يؤثر في أبنائنا المتدربين وفي المعلمين، كما يؤثر في أمور شتى، وعلى هذا الأساس أعود وأكرر أنه إذا أردنا التحسين من وضعية المدارس الابتدائية لا بد لنا من تحويل تسييرها إلى وزارة التربية الوطنية، وبهذا نقضي على العجز الذي تعانيه بعض البلديات التي لها ميزانية ضعيفة.

4- باب العدالة:

صحيح أنه في الآونة الأخيرة تم تحسين أجور القضاة، وبذلك ربما سنحسن من أداء دور العدالة، وأؤكد هنا أمرا آخر، وهو ضرورة التكفل بفترة الموظفين والأعوان العاملين في هذا القطاع مثل كتاب الضبط، الذين لا بد من رفع أجورهم، لأنهم الذين يساعدون ويسهمون في أداء مهام هذا الجهاز.

5- باب الفلاحة:

نتفاعل هذه السنة خيرا بوجود إنتاج وفير، والأمر الذي أصر على تأكيده الذي وعد به السيد الوزير، من خلال حصة المتنتدى التلفزيونية بأن الدولة ستتكفل بمنتوج هذه السنة، وقد أخذت كل الاحتياطات لذلك. وأنا أنبه هنا إلى نقطة هامة تخص عملية التخزين، خاصة في المناطق التي تتوفر على مناطق شاسعة لزراعة الحبوب. وأؤكد هنا بشأن ولاية ميله، خاصة الجهة الجنوبية منها، والتي بها مساحات شاسعة، حيث أغلبية الفلاحين...

الرئيس: شكرا للسيد فاروق إخلف، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله خنافو.

السيد عبد الله خنافو: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا.

السيد الوزير الأول،

من خلال تفحصنا للوثيقة المعروضة علينا للمناقشة، والمتضمنة لمخطط عمل الوزير الأول، تبين لنا تسجيل الملاحظات الآتية:

نستهل تدخلنا هذا بمناقشة مخطط عمل الوزير الأول، هذا المخطط الذي سبقنا الشعب الجزائري إلى المصادقة عليه، وذلك بانتخابه فخامة رئيس الجمهورية، وخروجه يوم 9 أبريل بقوة. وما يعث فينا الأمل كذلك، أنه يعد برنامجا شاملا حيث شدد فخامة رئيس الجمهورية على كل عضو من الحكومة من أجل تحمل مسؤوليته، وتقديم الحساب بشأن تنفيذ هذا البرنامج كل في قطاعه. كما أمر كل عضو في الحكومة بأن يقترح رزنامة مفصلة لتنفيذ مختلف النشاطات، التي نصت عليها خطة العمل من أجل السهر لتفادي أي تأخير. وأتمنى للطقم الحكومي النجاح في هذه المهمة.

زيادة على ذلك، فإنه أثناء تفحصي لهذا المخطط، ارتأيت أن أتطرق إلى أبواب عدة ذكرت في البرنامج:

1- باب المصالحة الوطنية:

سيدي معالي الوزير الأول،

أظن أنه قد حان الوقت لرد الاعتبار لعناصر الدفاع الذاتي، الذين سهروا على حماية الوطن أثناء المحنة الصعبة التي مرت بها البلاد، ونحن قد تناسينا هذه الفئة نوعا ما، واليوم حان الوقت للاهتمام بها، وعلى كل واحد منا أن يستطلع ظروف المعنيين بهذه الفئة، إذ هناك من لا يجد قوت يومه، وقد لا يجدون حتى ما يكسبون به أولادهم، وإنما نرى أن هذا المخطط سيمنح هذه الفئة دعما كبيرا، إن شاء الله.

2- باب تطوير التكامل بين المنتخبيين الوطنيين والمحليين:

وهنا أؤكد بأن المنتخبيين، المحليين وخاصة في المجالس البلدية يعانون كثيرا بخصوص الأجر، وعلى رأسهم رئيس البلدية الذي يتقاضى أجره إما من عمل حر، وإما لا يعمل أصلا، وكمثال على ذلك نجد أن البلدية التي يقل عدد سكانها عن 20.000 ساكن، يتقاضى رئيس بلديتها أجرة 6.000 لاج، وهي أجرة بخيسة ولا تفي بمتطلبات رئيس البلدية، وهو ما يجعله ضعيفا ولا يستطيع حتى السيطرة على بلديته، لذا وجب علينا أن نحسن من أجورهم، وقد سبق لنا وأن وعدناهم بذلك، ولكن لحد الآن لم يتحقق ذلك، وعند تفحصي لمخطط عمل الوزير الأول وجدت أن هناك بابا أدرجت فيه هذه النقطة.

3- باب التربية والتعليم:

لقد سبق لي وأن تدخلت أثناء مناقشتنا مشروع قانون المالية لسنة 2008، أكدت حينها على المدارس الابتدائية، وبحكم أنني كنت قد تقلدت منصب رئيس بلدية قبل مجيئي إلى المجلس الشعبي الوطني، والبلدية التي كنت رئيسها كانت صغيرة، ولا يتعدى عدد سكانها 20.000 نسمة وهذه النقطة موجهة إلى السيد معالي وزير التربية الوطنية، فأقول إن البلدية التي تخصص لها ميزانية ضعيفة

للاقتصاد الوطني، والأكثر قدرة على امتصاص البطالة، ويجب الاعتراف به، وتدعيم المؤسسات العمومية التابعة له.

في هذا الإطار نلتبس من معالي الوزير الأول، الاعتراف بالمؤسسة العمومية "ALZINC" الموجودة بالجزائر، هذه الوحدة الإنتاجية الفريدة من نوعها في العالم العربي تصدر حوالي 30.00 طن من الزنك، و50.000 طن من حمض الكبريت، إضافة إلى تمويل السوق الداخلية بنسبة كبيرة من هذا الحمض والكاديوم.

أمام استحالة إيجاد شريك أجنبي، فإن هذه المؤسسة بحاجة ماسة إلى دعم مالي يسمح لها بتجديد وسائل الإنتاج، وحل مشاكلها المتعلقة بالتلوث وحماية البيئة.

وأخيرا، بخصوص إصلاح القطاع الصناعي، نتساءل أين هي في هذا المخطط الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي تضاربت حولها الآراء والمواقف من طرف أعضاء الطقم الحكومي؟

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يشير مخطط الحكومة إلى إنشاء 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نقترح العمل على توسيع المجالات لإنشاء هذه المؤسسات، علما أنه في الوقت الحاضر أربعة نشاطات فقط تتوزع عليها المؤسسات المحدثه، وهي :

- البناء والأشغال العمومية.
- السياحة.
- النقل والمواصلات.
- خدمات العائلات.

كما يجب وضع آليات تحفيزية لإحداث هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل مناطق الوطن، وهذا بغية تحقيق نمو شامل، وحل مشكلة البطالة بطريقة عادلة.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن 12 ولاية تستحوذ على أكثر من 60٪ من المؤسسات.

رابعا: قروض الإستثمار:

في الوقت الذي تخفض الدول المتقدمة نسبة الفائدة إلى الصفر تقريبا لتشجيع الاستثمار، لانزال نحن نتشبه بمعدل فائدة لا يتناسب مع مستوى التحدي لمعدل البطالة في بلادنا، لذا نقترح تقديم قروض للشباب في كل المجالات، خاصة منها المنتجة، دون فوائد وبدفتر شروط يراعي طبيعة النسيج الاجتماعي الجزائري.

- إن مخطط العمل، هو عبارة عن خطوط نظرية عريضة تعبر عن نية الحكومة في مواصلة وتعميق الإصلاحات التي انطلقت في العهدين السابقين، وبالتالي يفتقد هذا المخطط إلى الآليات الأساسية التي تجعله كمخطط عمل، مثل وسائل التنفيذ ومرحل التنفيذ les moyens d'action et les échéances d'exécution.

إن الإشارة مثلا إلى مراجعة قانوني البلدية والولاية ضمن الفقرة المتعلقة بإصلاح الجماعات المحلية دون تحديد الفترة الزمنية لا معنى له، علما أن الإصلاح المذكور كان معتمدا في البرامج السابقة للحكومة ولم يتم تحقيقه، والأمثلة كثيرة نذكر منها: إصلاح النظام البنكي والمصرفي، وتفعيل السوق المالية، وتحديث الإدارة الجبائية... إلخ.

لذا نطالب سيادتكم، إفادة مجلسنا الموقر بجميع الملحقات لتحديد الوسائل التي ستعكف الحكومة من خلالها على تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، كما ورد في مقدمة مخطط العمل، دون انتظار مشروع قانون المالية لسنة 2010.

إن هذه الملحقات تعتبر ضرورية لتمكين البرلمان من أداء مهامه الرقابية والتقييمية المنصوص عليها دستوريا.

السيد الوزير الأول،

أفضل الآن بتقديم ملاحظات واقتراحات حول محتوى مخطط العمل.

أولا: قطاع الصيد البحري:

إن هذا القطاع استفاد في إطار برنامج الانعاش أموالا باهظة، تم من خلالها تجديد أسطول الصيد البحري وتطويره، دون أن يترجم هذا التطور في الوسائل والإمكانيات إلى رفع الإنتاج، ويرجع هذا أساسا إلى عدم استعمال هذه الوسائل الحديثة في المناطق الغنية بالثروة السمكية، واللجوء إلى المناطق الساحلية بالتواطؤ مع السلطات الساهرة على حماية السواحل. إن إنشاء شرطة للصيد البحري بات ضروريا وعاجلا للحفاظ على ثروتنا السمكية والتي هي في طريقها للانقراض.

ثانيا: القطاع الصناعي:

عرف هذا القطاع الاستراتيجي نموا ضعيفا في السنوات الماضية، ولم يتعد في سنة 2008 نسبة 2٪.

نحن في حركة مجتمع السلم، نؤمن إيمانا يقينا بأن القطاع الصناعي، وخاصة منه التابع للقطاع العام يعتبر المحرك الأساسي

خامسا: سياسة الميزانية:

نظرا إلى الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على صادراتنا بالعملية الصعبة، ونظرا إلى ضعف أداء اقتصادنا الوطني خارج مجال المحروقات، يجب التفكير في إعادة النظر في السعر المرجعي...

الرئيس: شكرا السيد عبد الله خنافو، وأذكر بأن السيد أحمد بنابي يتدخل كتابيا. والآن أحيل الكلمة إلى السيد محفوظ غرابية، تفضل.

السيد محفوظ غرابية: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل بداية مداخلتني، أقدم بتعازي إلى عائلة الفقيد والمرحوم والزميل بوعلام بوزيدي رحمه الله، راجين من المولى عز وجل أن يتغمده برحمته، ويدخله فسيح جنانه. كما نترحم على شهداء الواجب الوطني "إنا لله وإنا إليه راجعون".

سيدي الوزير الأول،

إن نتائج دراسة هذا المخطط توحى لنا بأن متطلبات الاستمرارية تفرض علينا الحفاظ على نعم وقيم الاستقرار الوطني الشامل، من خلال دعم مسار المصالحة الوطنية، والسهر على التنفيذ الفعلي والفعال لتوجيهات وقرارات السيد رئيس الجمهورية، الخاصة بتعميق مسعى المصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري بقوة، قصد عودة السلم والأمن المدنيين، والذي من شأنه أن يضمن الجراح، ويجمع الشمل، ويقوي المحبة، ويضمن ديمومة الوحدة الوطنية تحت راية "الجزائر لكل الجزائريين" دون استثناء. وتفاديا للأفكار الدخيلة على مجتمعنا وبلدنا، نطالب وزارتي التربية الوطنية والشؤون الدينية والأوقاف، بتأدية الدور المنوط بهما لمحاربة ظاهرة التطرف، عن طريق تصحيح المفاهيم، وذلك بترقية مبادئ الدين الإسلامي السمحاء الداعية للتآخي والوحدة المنبثقة من تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع ترقية البعد العربي الإسلامي وكل عناصر الهوية الوطنية، بما فيها اللغة الأمازيغية، ولاسيما المجالات اللغوية والثقافية.

كما نطالب وزارة المجاهدين التكفل بكتابة التاريخ، والحفاظ على الذاكرة الوطنية والتاريخ الحافل بالبطولات، والإسهام بكل جدية في إيصاله وتلقيه إلى الأجيال الصاعدة، حفاظا على أمانة الشهداء والمخلصين لهذا البلد العزيز.

سيدي الرئيس،

إن تعزيز دولة القانون تبدأ من العدالة، فهي عدل الحاكم أو الحكام في الرعية، وعدل القضاة في المتقاضين، فالعدالة من الناحية النظرية نوعان، العدالة التبادلية التي تقوم على أساس المساواة المطلقة، والعدالة التوزيعية التي تقوم على مبدأ الاستحقاق، أي أن يحصل كل فرد على ما يستحقه.

أما من الناحية التطبيقية، فإن العدالة تقوم على أساس العدل القانوني الذي يدور حول نزاهة القضاء والعدل الاجتماعي، وهو ما نطالب به الوزارة الوصية، قصد منع التظالم البشري، وإعطاء كل ذي حق حقه، في ظل دولة الحق والقانون.

سيدي الرئيس،

تعتبر الإدارة بمثابة شرايين الدورة الدموية في جسم الإنسان، ومن شأنها الإسهام وبشكل فعال في تطوير مختلف أجهزة الدولة، ولها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتطوير الاقتصاد الوطني بكل أنواعه، ونظرا إلى أهمية هذا الجهاز، فإننا نطالب السيد الوزير الأول، بتحديث أجهزة الإدارة العمومية على أساس تنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية، قصد عصرنتها في إطار تحسين خدماتها تجاه المواطن، والقضاء على البيروقراطية المفتعلة.

كما نطالب المصالح المختصة وبإلحاح، بتفعيل آلياتها لمحاربة الفساد بكل أنواعه لضمان التسيير العقلاني للموارد المالية التابعة للخزينة العمومية، ومحاربة ظاهرة الرشوة التي أصبحت كمرض السرطان ينخر جسم الإنسان ويقتله ببطء، حيث وجب علينا محاربتها وبكل شراسة للقضاء على الرذاعة والغش في جميع المنجزات والمشاريع.

كما نحث على محاربة المحسوبية والمحاباة، بوضع حد لهجرة الأدمغة، والسماح للكفاءات الوطنية بأداء دورها الفعال في بعث التنمية الشاملة والمستدامة لبلدنا العزيز.

سيدي الرئيس،

مازلنا نؤكد على ترقية التنمية الفلاحية وتطويرها لضمان الاكتفاء الذاتي، من خلال تفعيل إجراءات قانون التوجيه الفلاحي الصادر مؤخرا، خاصة فيما يتعلق بسياسة التجديد الريفي التي أكد عليها فخامة رئيس الجمهورية، في لقاءه مع الفلاحين. كما نؤكد على سياسة دعم الإنتاج الوطني وتطويره، وذلك من خلال الحفاظ على المكتسبات الوطنية، خاصة منها المؤسسات الوطنية ذات الطابع الاستراتيجي التي من شأنها الإسهام وبشكل فعال إلى جانب القطاع الوطني الخاص، في ضمان اقتصاد وطني متوازن ومتكامل يضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد.

كما أطلب بالإسراع في إنجاز الطريق الرابط بين منطقتي الأبيض سيدي الشيخ وتيميمون، باعتباره طريقا يفك العزلة عن سكان الجنوب المتنقلين إلى الشمال، أضف إلى ذلك الطريق الرابط بين متليلي وبريزينة، فكل هذه الطرق طرق وطنية تقع في مناطق صحراوية بعيدة، وبإنجازها سنساعد سكان ولايات الجنوب على التنقل إلى ولايات الشمال أو العاصمة، لذلك نطلب من السيد وزير الأشغال العمومية الالتفات إلى الجنوب، لوجود طرق بها غير مؤهلة تماما.

أما عن مطار ولاية البيض فقد سبق الحديث عنه، علما أن المعايير الدولية متوفرة لإنجازه، لكن، وللأسف، لم يتجسد شيء في أرض الواقع، ويقال إنه سيتم توفير الطائرات، إذ يضطر الذين يودون شراء التذاكر إلى قطع مسافة 400 كلم دون وجود أي ضمان لوصول هذه الطائرات. كما أرفع إلى السلطات العمومية انشغالنا آخر يتعلق بوضعية الحجاج الذين يضطرون إلى الانتقال إلى مطارات ولايات أخرى، مثل ورقلة، وهران، وبشار، وحتى إلى الجزائر العاصمة، وعند عودتهم نجدهم يتباكون بينما نجد أغلب الحجاج فرحين وقيمون الولائم.

أما عن تبعية سكان ولاية البيض إلى مجلس قضاء سعيدة، فهو أمر أثقل كاهل المواطنين الذين يقطعون مسافة 600 كلم للوصول إلى مجلس قضاء سعيدة، لهذا نود تقرب العدالة من المواطن، لأن المواطنين يقطعون مسافات طويلة تصل إلى 400 كلم و500 كلم، لذا نطلب من معالي وزير العدل، حافظ الأختام تنصيب مجلس قضائي بولاية البيض فعليا، لأنه حاليا مجرد حبر على ورق.

أما بخصوص المواطنين المسلحين، فإننا نطلب من الدولة تحسين أوضاعهم المادية، فمنهم من هو بحاجة إلى رغيف خبز، علما بأنهم وقفوا وأدوا واجبه وادفعوا إلى جانب أفراد الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن، من أجل وقوف الجمهورية الجزائرية.

وبالنسبة إلى الشباب فإننا نطلب من السيد الوزير الأول إصدار تعليمات من أجل مساعدة الشباب، وقد صرح فخامة رئيس الجمهورية عن إنشاء 3 ملايين منصب شغل، ونشكره على ذلك، وعليه نطلب مساعدة هؤلاء الشباب وتسهيل الأمور عليهم، لأننا سمعنا اليوم عن إجراءات كثيرة ومعقدة منها الترجمة، وإننا نود تسهيل الإجراءات وتبسيطها لتشغيل الشباب، فمنهم من هو بحاجة إلى الشغل، ونتمنى أن تقدم المساعدات اللازمة إلى المواطنين، وهذا من أجل الحفاظ على الجزائر.

كما نرفض كل أشكال الخصخصة غير المدروسة التي أدت في بعض الأحيان إلى غلق مؤسسات عديدة وتسريح العمال بصفة جماعية، مثل مصنع الآجر والقرميد التابع لبلدية ذراع السمار بولاية المدية والذي ينتظر ساعة الفرج، ولعلمكم...

الرئيس : شكر السيد محفوظ غرابية، وأحيل الكلمة إلى السيد الجبالي قنيبر، فليتنفضل.

السيد الجبالي قنيبر : بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.. السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة أعضاء الحكومة، السادة النواب، الأسرة الإعلامية، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بهذه المناسبة السعيدة المتمثلة في نجاح فخامة رئيس الجمهورية في انتخابات التاسع من شهر أبريل الماضي، نهنيء باسمي وباسم سكان ولاية البيض فخامته على الانتخابات الناجحة والقوية وعلى النسبة الكبيرة التي تحصل عليها.

وأشكر كل الجزائريين الذين قدموا أصواتهم إلى فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن النسبة التي تحصل عليها بانتخاب أكثر من 13 مليون جزائري عليه، أسكنت كل الذين دعوا إلى المقاطعة، وأكدوا عدم نجاح الدستور، والذين عارضوا العهدة الثالثة.

وأشكر مرة أخرى كل الجزائريين الذين انتخبوا السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية، كما أهنيء السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة على تجديد الثقة في شخصهم من قبل السيد عبد العزيز بوتفليقة، باعتبارهم الساهرين على تنفيذ كل المشاريع، والمتتبعين لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، وإننا لفخورون بهذا الطقم الوزاري الذي يترأسه السيد أحمد أويحي.

أود أن أتطرق إلى بعض القضايا التي تهم ولاية البيض، والمعبرة عن انشغالات مواطنيها، وأذكر منها :

- الطريق الرابط بين منطقتي الأبيض سيدي الشيخ وتاغيت، الذي نجده في أغلب الأحيان مقطوعا رغم تصنيفه طريقا وطنيا، فهو يفك العزلة عن سكان الجنوب من ولاية بشار إلى ولاية البيض، وبسبب الفيضانات الأخيرة بقي مقطوعا مدة شهر وبالتحديد في منطقة واد الناموس.

تحديث قدرات الدفاع الوطني، هي الساحة التي اعترفت بالجزائر ديبلوماسيا بعد أن مزقتها الأيدي التعسة، وأن سليل جيش التحرير، جعل من السيادة الوطنية روحا ومبدأ، بعد أن حاولت النسور الجائعة افتراسها والسهام المسمومة اختراقها.

سيدي الوزير الأول،

كلما جمعنا قضايا الأمة والوطن في هذا المقام الموقر تشخيصا ومعالجة وتنفيذا، أحط بي الرحيل وسط عائلتي التشريعية متحديا آلاف الكيلومترات المتجنزة في أقصى الجنوب، وأنا مائل وممثل لمن أوليت أمرهم، سعيدا ومشرفا مهما كلفني الأمر، فكنت لذلك جديرا.

استسمحكم سيدي الوزير الأول، بطرح انشغال مواطني عين صالح (تيد كلت) وأكدته مواطنو الأهقار ولاية تامنغست.

نبارك الإفراج عن ملف التقسيم الإداري الجديد، الذي أدرج في مضمون مشروع مخطط عمل الوزير الأول، باعتبارنا طرفا معنيا في المعادلة، تماشيا مع الشروط المؤهلة من جهة مثل عامل بعد ولاية عين صالح المنتدبة، التي تبعد عن ولاية تامنغست بمسافة 700 كلم، ومن جهة أخرى عامل الحدود مثل منطقة عين قزام الحدودية.

وبالنسبة إلى التربية الوطنية، فإننا نلفت انتباه معالي وزير التربية الوطنية بخصوص فتح مركز لاجتياز شهادة بكالوريا شعبة الأحرار بدائرة عين صالح، التي تبعد عن مقر الولاية بمسافة 700 كلم، حيث يتجرع المترشح الأمرين، بين شساعة الطريق وفرضية الحضور في أشد حرارة الصيف، التي قد تتعدى 50 درجة مئوية، غير أن الكثير منع من ذلك بسبب ما سبق ذكره، وقد طرحت الموضوع مرارا وراسلت معالي الوزير شخصيا بخصوص هذا الأمر.

ويؤسفني إضافة إلى ذلك، القرار المتخذ في تصحيح امتحان شهادة البكالوريا لمترشحي ولاية تامنغست في مقر العاصمة، رغم أن مركز التصحيح قائم بولاية ورقلة، فما المانع في ذلك؟ كما يرحبنا أيضا القرار الذي يرافق الأول والقاضي بتصحيح الشهادة الابتدائية (الفحص السنوي) بالجزائر العاصمة، وأن الجمع بين القرارين إجحاف في حق التلميذ والمربي والمواطن، وهي سابقة خطيرة لم يسبقها مثل في غياب المصدقية ولا مركزية القرار.

أما في مجال الصحة، فإن المبادرة المتمثلة في تعيين أطباء أخصائيين بالجنوب وأقصى الجنوب، تستحق الإشادة والتنويه، إلا أن تحويل المرضى خارج القطاع الصحي والذي يستدعيه الشمال تبقى واردة، لذا بات من الضروري إنشاء مستشفى جامعي بالجنوب من أجل التغطية الصحية والتكفل التام.

أما بخصوص المعارضة، التي كثر الحديث عنها بالأمس، والتي أصبحت اليوم غير موجودة، فأؤكد أن الثورة التحريرية هي ثورة نوفمبر...

الرئيس : شكرا للسيد الجيلالي قنبر، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بكاي، فليتفضل.

السيد أحمد بكاي : شكرا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
معالي الوزراء الكرام،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
السادة رجال الإعلام والصحافة.

هنيئا لمن زكته الديار والخيم، وأجمعت عليه أشاوس الجبال والفيافي هو المجتمع الأشم والأصيل، الذي حرره الرب من اليد المدنسة القرن ونيفا، هو البارئ الذي بعث لنا العزيز رحمة، واحتضنته الكفف الطاهرة زعيما ومرشدا وولاء لعهدة ثالثة، أشرها وباركها نواب الأمة يوم أن دعاه الواجب الوطني متحديا، واحتضنتها الأمة الزكية شرفا وهدفا، هي الثالثة المباركة امتداد لمسار تنموي أممي للأولى والثانية القاهرة لوضع قد ولي، هنيئا لمساعي حرم الوزارة الأولى للمرة السادسة، فكفى اعترافا وتقديرا، وكذا لطقمه المرافق خدمة لمبدأ الاستمرارية والتواصل، وأن الذهن الذي غادرته سواعد الأبرياء وبعد أن شيد وقام يوما ما، فإن الذهن الجزائري باق وساهر مسيرا ومراقبا بأعين راعية تطمئن بها الجزائر اليوم مؤمنة، وغدا منافسة وبعد الغد راقية.

معالي الوزير الأول،

إن الدعوة لهذا الموضوع الحاسم قد أملاها الدستور، وقد أضحت وجوبا، وأن ما يجمع بين العرض والمناقشة هو تحصيل تنموي وارد، مشرعا ومنفذا بعد الرد والتزكية الفاصلة.

سيدي،

لقد تتبعت بإمعان ما تضمنه مشروع مخطط عمل الوزير الأول، قصد تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وأرى بأنه ملم لما يقتضيه الظرف والوضع، وما يتطلع إليه الغد المشرق تنمويا وأمنيا واجتماعيا، من خلال فصوله الستة الرامية إلى جعل الجزائر موطنا، آمنا وعادلا، من تعزيز جزائر آمنة، إلى دولة القانون وترشيد الحكم، وهو ما تأمل إليه الأمة الجزائرية قاطبة، لأن الأمن والقانون أمران متجانسان، من ترقية تطور الاقتصاد الوطني إلى مواصلة التنمية البشرية في خدمة السكان، وهي العلاقة التي تربط مصدر التمويل باحتياجات المواطن، من وجود الدولة في الساحة الدولية إلى

بداية أتقدم بالتعازي الخالصة إلى عائلات السادة الحاج بن علا ومحمد مغلاوي، وبوزيدي بوعلام رحمهم الله.

لقد وصلني في الحين نبأ وفاة العلامة الشيخ عامر محفوطي إمام ولاية الجلفة، الذي وافته المنية أمسية هذا اليوم، وبالمناسبة أتقدم باسمي وباسم برلمانيي الولاية بأخلص التعازي إلى عائلة الفقيد وإلى كل سكان الولاية، "إنا لله وإنا إليه راجعون"، وعظم الله أجر الجميع.

سيدي الرئيس،

يهدف مخطط عمل الوزير الأول إلى إنجاز برنامج فخامة رئيس الجمهورية المصادق عليه من قبل الشعب، والمتمم لجهد مدته عشر سنوات، وآثاره ظاهرة المعالم لكل من أراد أن يراه.

ومنه ستقتصر مداخلتي على طرح بعض الاشغالات والاستفسارات بخصوص أحسن السبل المتبعة لتجسيد هذا البرنامج وبعض المطالب التي تخص ولاية الجلفة.

سيدي الرئيس،

من بين ما يهدف إليه البرنامج، إنجاز 200 ألف مؤسسة صناعية في القطاع العام، والسؤال المطروح هل ستسير هذه المصانع بطرق اقتصادية فعالة، من قبل اختصاصيين؟ وهل سنجد 200 ألف مسير في السوق؟ وهل فكرنا في تكوينهم مسبقا؟ إننا نخشى أن يكون مصير هذه المؤسسات مصير القطاع العام الذي لا تكفي مداخله حتى لتسيده أجور عماله.

أما عن تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، فنقول مرة أخرى إن تعامل البنوك لا يحفز ولا يشجع الاستثمار لأسباب بيروقراطية أو دينية، وهنا نتساءل، ما المانع من فتح شبائيك في البنوك العامة تحترم تقاليد وذهنيات المواطن، خاصة في الجزائر العميقة؟

ونتساءل بخصوص الاستثمار الأجنبي، عن كيفية جلب المستثمرين، ونحن إلى حد الآن لم نستطع تفعيل القوانين التي تجبر المستورد الأجنبي الموجود منذ سنوات على بناء مصنع لمادة استيراده. إذ ما زلنا، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، نحلم بصنع سيارة في الجزائر.

وهل ستتغلب الحكومة على هذه العوائق الكثيرة لتحقيق 3 ملايين منصب شغل، التي وعد بها فخامة رئيس الجمهورية؟

سيدي الرئيس،

لا ينكر أحد الجهود التي بذلتها الدولة في قطاع الفلاحة، وفي الوقت نفسه، وفي هذه السنة بالذات إن سجل تحسن في المنتج

وبخصوص الشغل، فلقد سبق وأن تناولنا الموضوع مرارا على غرار ماهو حاصل في مختلف الولايات، ويات من الضروري الآن ضبط خريطة تضمن التوزيع العادل مع متابعة شركات المناولة في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالفلاحة، نقتصر في هذا المجال على اقتراح تزويد فلاحي عين صالح بالكهرباء الريفية وهو انشغال طال انتظاره. أما عن القطاعات التقنية المتمثلة في الأشغال العمومية والري والبناء والتعمير والطاقة، فإننا نركز في هذا السياق على عاملي المتابعة والمراقبة التقنية، مع الإشارة إلى أن المشرف والقائم بالمهمة في بعض القطاعات غير ملم أحيانا بالتقنيات المخصصة، وخصوصيات المهمة، وأحيانا أخرى غير مبال بما يتطلبه الواجب الوطني إزاء ربط المكسب ودوره وغايات المواطن، وبالتالي علق المسعى وغابت الروح المهنية، وهو ما عاينته كثيرا العين المجردة ودون ملابس.

سيدي الوزير الأول،

لقد أعلنتم أثناء تقديم مخطط عملكم، بتخصيص مبلغ 150 مليار دولار لتمويل مختلف القطاعات، الأمر الذي يعد حقيقة مكسبا هاما إن أحسن استغلاله وتوظيفه، لكننا نتساءل في هذا الباب كم من مشروع انطلق العمل فيه ثم توقف؟!

كم من مرافق غمرتها الرمال، وأخرى غمرتها المياه الراكدة؟ كم من مشاريع أنهيت ولم تعمر يوما واحدا؟ كم من مشاريع لقنات الصرف الصحي مقبلة دوما على التكرار؟ وكم من طرق اضمحلت وانتهت قبل انتهائها؟ وكم من بنوك اختلستها أيادي النهب والسلب وهي تنصدر طليعة الصحف يوميا وأسفا؟ فكل ما سبق ذكره راجع إلى ضعف الدراسات، وعدم التمكن من الحصول على اليد المؤهلة والكفاءة وإلى من خاتته الروح المهنية، فلا بد من...

الرئيس : شكرا السيد أحمد بكاي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن دراح، فليفضل.

السيد مصطفى بن دراح : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

إخواني الصحافيين،

أيها الإخوة.

وأخيرا سيدي الوزير الأول، إننا ندعم تطبيق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، وذلك في إطار إصلاح العدالة، وننوه بالجهود المبذولة في هذا الشأن.

سيدي الوزير الأول،

كلفني سكان مدينة مسعد والمدن المجاورة لها الذين يفوق عددهم 400.000 ساكن، بأن أطلب من سيادتكم بربطها بالسكة الحديدية المزمع إنجازها من ولاية الجلفة إلى الجنوب، الأمر الذي لا يكلف الكثير، وشكرا على الجهود المبذولة، وشكرا لكم سيدي الرئيس على سعة صدركم.

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بن دراح، وأحيل الكلمة إلى السيد بشير جار الله، فليتفضل.

السيد بشير جار الله : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي الوزير الأول الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية الأكارم،

زميلاتي، زملائي النواب الأماجد،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

أما بعد.

جميل أن تضع الحكومة الموقرة بين أيدينا مخطط عمل خماسي يجسد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وجميل أيضا أن ناقش هذا المخطط بصدق وعمق، إلا أن الأجل منهما أن يجسد هذا البرنامج الطموح على الواقع. لا أخفي أن ثمة جهود تبذل وتجسد على أرض الواقع، ولا ينكر ذلك إلا جحود للنعملة رافض للحق، كما أنه لا يمكن ألا نقف على تلك النقائص التي تعكر صفو تلك الحركة الدؤوب التي ميزت عمل الحكومة خلال الفترة الماضية، إما لأسباب موضوعية تفوق قدراتها وهنا نقول: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها"، وإما في بعض الأحيان بهفوة أو غفلة وجب علينا أن ننبه إليها حتى لا تصير سلوكا يحتذى فيقضي على تلك الصورة الجميلة التي ينشدها كل مواطن غيور على وطنه، ومن هذه النقائص نذكر الآتي :

أولا، نقص الاهتمام الفعال بالطفولة، لأن الطفولة هي مستقبل الوطن، فإذا سلمت نشأتها كان مستقبل أمتها خيرا وبشرى والعكس صحيح، وهنا ننبه إلى أنه ينبغي أن يخصص برنامج خاص تشرف عليه أغلب قطاعات الدولة تحت رعاية معالي الوزير الأول، لاسيما في مناطق الجنوب التي تفتقد إلى مراكز رعاية الأطفال وتسليتهم، خصوصا في فصل الصيف، الأمر الذي يؤدي إلى بروز الكثير من الانحرافات بسبب الفراغ الذي يفسد أهل العقول ناهيك عن الأطفال.

فهو راجع إلى كمية الأمطار المتهاطلة، والحمد لله، لأن ذلك سيمنح الوقت الكافي لإنجاز هياكل ووسائل تشجع الإنتاج الفلاحي، وتسمح بضبطه كما هو منصوص عليه.

وإذا كانت ولاية معسكر مثلا في حاجة إلى مخازن البطاطا، وولاية تيزي وزو إلى معاصر لزيت الزيتون، والمدية إلى تسويق العنب والفواكه وتعليبها، فإن ولاية الجلفة في حاجة إلى مسالخ ومخازن تبريد اللحوم، باعتبارها أول ولاية في تربية الأغنام، كما تحتاج إلى مصانع تحويلية للمشمش والرمان والخوخ وغير ذلك، فمن المنطقي سيدي الرئيس، أن تستفيد كل ولاية من ثرواتها بصفة كلية، دون أن نذكر وسائل النقل، لأن وضعية الطرقات ووسائل النقل في تحسن مستمر والحمد لله، تساعد على تقريب المنتج من المستهلك.

أما عن محاربة الفساد، سيدي الرئيس، فلقد طلب فخامة رئيس الجمهورية من السادة الصحفيين تفعيل دورهم باعتبارهم سلطة رابعة، كما هم ملقبون، لأن السلطة تساعد على تذليل الفساد والرشوة وكل الآفات الأخرى، التي تظهر وتعرقل العلاقة التي تربط المواطن بالمسؤول وبالدولة.

فمن غير المعقول أن يقارن العامل الجاد الذي كرس حياته لدراسة العلم وتدريبه أو تطبيقه في الطب أو الاقتصاد أو الإدارة أو غيرها، أو الفلاح الحارس طول الوقت على مستثمراته وثرواته، أو المقاول النزيه الذي يبني ويشيد بصدق، بمن رفضته المدرسة، وبمن رفض الجدية والنزاهة واحترام القانون، والذي بمجرد انتمائه أو تقريبه من مؤسسة إدارية أو اقتصادية أو منتخبة، يصبح مالك ثروة وصاحب جاه وسيد قوم.

سيدي الرئيس،

يحتاج المجتمع إلى معالم ومراجع تبني شخصيتها على قيم العمل والعلم والجهد واحترام القانون.

سيدي الرئيس،

فيما يخص التقسيم الإداري فإن تكثيف عدد الولايات والبلديات يعد أحسن طريقة للتوزيع العادل لثروات البلاد، لأصل هنا إلى ولاية الجلفة التي يفوق عدد سكانها مليون و200 ألف نسمة، إذ زيادة على عاصمة الولاية التي بها 340.000 ساكن، نجد بمدينة مسعد بالجنوب 110.000 ساكن، وهي مدينة تستحق الترقية لتصبح ولاية، والأمر نفسه بخصوص عين وسارة بالشمال، وحاسي بحيح بالوسط، والإدرسية مع الشارف في الغرب.

ثالثا، مشروع المدينة الجديدة الذي أصبح الشغل الشاغل لكل سكان دائرة المنيعية، خصوصا بعد سقوط الأمطار الأخيرة التي أصابت المدينة بنكية، شاعت قدرة الله ألا تصل إلى الأرواح والأنفس، علما أن دائرة المنيعية لا يمكن أن تعرف توسعا إلا عبر هذه المدينة، وكل توسعة بداخلها تعتبر هدرا للأموال، لأن ظاهرة تصاعد المياه أصبحت تشكل خطرا متناميا، والعجيب والغريب أن بعض المشاريع الأخرى التي ينفر منها السكان سرعان ما تنجز مثل: السجن المركزي العملاق الذي تجري به الأشغال على قدم وساق رغم أن مشروعه جاء متأخرا عن كل المشاريع السابقة، أي في حدود سنة 2006.

سيدي معالي الوزير الأول،

تنتظر دائرة المنيعية وسكانها التفاتة حقيقية منكم نظرا إلى بعدها عن مقر الولاية، الأمر الذي يجعلها لا تحظى حتى بزيارة المسؤولين، فإذا تتبعنا عدد الزيارات التي قام بها المسؤولون إلى ولاية غرداية خلال العشر سنوات الماضية، نجدها تعد بالعشرات إن لم أقل بالآلاف، في حين لم تعرف دائرة المنيعية خلال هذه المدة سوى زيارتين، ولذلك وتحسيدا لما جاء في مخطط العمل في الفقرة 73 منه القاضية بتقليص المسافات بين المقر القائم والجماعات المحلية الواجب إدارتها...

الرئيس : شكرا السيد بشير جار الله، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بن سالم، فليفضل.

السيد عبد الحميد بن سالم : لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات، والسادة النواب،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنؤكم وطمعكم الحكومي على الثقة التي منحها إياكم رئيس الجمهورية، وتمنيتي لكم بالتوفيق في أداء مهامكم، بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي سجلت فيها مشاركة شعبية كبيرة، والتي حددتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بنسبة 90٪، فإن ذلك يضعنا في اختبار المصادقية مع الشعب الذي سيكون له ماله في أول مناسبة انتخابية قادمة، فالأصعب من الوصول إلى النصر هو المحافظة عليه، والجدير بالذكر أن أسجل جملة من الملاحظات الإيجابية في هذا الشأن أوردها فيما يأتي :

ثانيا، ضعف دور المساجد، حيث مازالت المساجد في أغلب الأحيان تمارس دورا ضيقا في حياة المواطنين، يكاد يقتصر على بعض العبادات اليومية أو الأسبوعية، في حين يمكن أن يقوم المسجد بدور كبير في دفع عجلة التنمية إذا أحسن استغلاله ووظف فيه من يتمتعون بالمستوى الذي تنشده أمتنا، لأن ديننا دين عمل ونشاط في جميع مجالات الحياة، كما يمكن أن يؤدي المسجد دورا كبيرا في القضاء على كثير من الانحرافات التي يعرفها المجتمع...

ثالثا، عدم القضاء على بعض المظاهر السلبية التي في مقدرونا القضاء عليها، مثل :

أ- سيارات النقل غير المرخصة: هل عجزنا أن نجد آليات لجعل هذه الظاهرة تنشط ضمن دائرة القانون؟ أليس بالإمكان تنوع رخص هذه السيارات بما يتناسب وواقع كل ولاية أو بلدية، ونضمن بذلك أداء يفيد المواطن، وتوفر الدولة من خلاله مناصب عمل مستقرة للمواطنين.

ب- ظاهرة تصريف العملات الأجنبية: هل عجزنا عن إيجاد آليات لتنظيمها ضمن دائرة القانون، حتى تعكس البعد الحضاري لوطننا المفدى بدل ممارستها بطريقة فوضوية جهارا؟

رابعا، قلة الشفافية في الممارسة أحيانا، وعدم الصرامة في معاقبة الذين يتطاولون عليها، الأمر الذي ولد فقداننا للثقة عند البعض، وكرس روح الاتكالية عند البعض الآخر، وفي كلتا الحالتين يكون الانعكاس سلبيا على مصلحة الوطن والمواطن.

خامسا، عدم الإسراع في تجسيد المشاريع، لاسيما تلك التي ينتظرها المواطن، الأمر الذي يؤدي إلى إحباط في النفوس.

وأذكر على سبيل المثال لا الحصر، دائرة المنيعية بولاية غرداية، التي برمجت لها ثلاثة مشاريع منذ عدة سنوات ولم تعرف النور إلى اليوم.

يتعلق الأمر:

أولا، بمشروع الطريق الرابط بين دائرة المنيعية وولاية ورقلة، والذي لم يعرف النور منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا، رغم تقدم الأشغال به، فما هو السبب؟ ولهذا أريد جوابا واضحا لهذا الأمر.

ثانيا، مشروع تنقية مياه بحيرة دائرة المنيعية، والذي رصد له مبلغ 100 مليار سنتيم، وهذا منذ حوالي سنة 2003، لكن لم تعرف هذه المحطة إلى اليوم تجسيدها على أرض الواقع، فما هو السبب في ذلك؟

المرأة الماكثة في البيت مربية الأجيال لا تتقاضى أجرا يحفظ كرامتها. وتحديثتم عن البطالة والتشغيل ولما نصل بعد إلى إيجاد سوق العمل الذي يشغل المنتجين، ويضمن مناصب عمل مفيدة عوض سياسة التوظيف دون عمل ودون مهمة. وتحدثتم عن البحث العلمي ولما نرى أثرا للاختراع والاكتشاف الجزائري، وما زلنا ننتظر المخابر الجزائرية وما تنتجه لنا، وما زلنا ننتظر المناسبات التي يكرم فيها الباحث الجزائري على براءة الاختراع. وتحدثتم عن السياحة وجلب السياح والتسهيلات المقدمة للمغتربين لقضاء عطلة في بلادهم، ولما نوفر لهم أماكن الراحة والمنتجعات السياحية وتسهيلات النقل والإيواء، ناهيك عن التدني الأخلاقي وانتشار الجريمة والسرقة والمخدرات، حتى في المدارس على مرأى ومسمع أحيانا، بعض المسؤولين.

السيد الرئيس،

نتمن نحن، في كتلة التغيير، كل الإيجابيات التي جاء بها مخططكم والجهود التي تبذلونها. ونشيد بكل إنجازاتكم، وما حققتموه على أرض الواقع، حيث لزاما علينا أن نقف إلى جانب المجتمع وقضاياها في توازن يحقق المصلحة العامة بين الدفاع عن قضاياها ومد يد العون إلى الحكومة والمسؤولين المحليين، للباحث والتعاون والتشاور بما يضمن الأداء الحسن والانسجام الأكثر، ويعزز اللحمة بين الدولة والشعب. وبهذه المناسبة نشيد بالمواقف الثابتة والإيجابية للدولة الجزائرية إزاء القضية الفلسطينية ووقوفها ضمن الدول الممانعة والرافضة للتطبيع مع هذا الكيان، كما تمنينا بهذه المناسبة من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني ومكتبه الموافقة على اقتراح قانون تجريم التعامل مع الكيان الصهيوني، الذي قدمته مجموعة من نواب كتلة التغيير، حتى يعزز موقف الجزائر، ويبقى حصنا للأجيال القادمة، ورادعا لكل محاولات التطبيع المتسللة إلى بلادنا عبر التجارة والرياضة والاقتصاد وما إلى ذلك.

أما بخصوص اهتمامات الولاية، فإن ولاية برج بوعريريج، كما لا يخفى على الجميع أصبحت قطبا اقتصاديا وصناعيا هاما، خاصة في مجال الإلكترونيك، وهي تتطلع إلى أن تصبح عاصمة اقتصادية، وهي اليوم قطبا هاما للمستثمرين، وتحتاج إلى اهتمام ودعم كبيرين من قبل المسؤولين.

و ندعو وزير النقل إلى فتح طريق مزدوج بين ولاية برج بوعريريج وميناء ولاية بجاية لتسهيل نقل البضائع على غرار الطريق المزدوج بين دائرة العلمة وولاية جيجل.

كما ندعوه إلى فتح خط أوتوراي بين ولايتي سطيف وبرج بوعريريج من أجل نقل الطلبة الذين يقدر عددهم بأزيد من 4000

أولا، بداية انحسار الهوة بين الدولة والمواطن، ورجوع تدريجي للثقة بين المواطن والمسؤول، وعودة الأمل للشباب في مؤسسات دولته، وقد لاحظنا مشاركة إيجابية للشباب في هذه الانتخابات.

ثانيا، العمل المتكامل والتضامني والتشاركي بين الأحزاب والجمعيات والمنظمات، مما أذكى الحس الوطني وروح العمل الجماعي.

ثالثا، الزيادة في المشاركة الشعبية مقارنة بالتشريعات السابقة والتي شاركت فيها جميع الأحزاب، مما يدل دلالة واضحة على النقص في التمثيل الشعبي، وأن شرائح واسعة من الشعب طلقت المقاطعة، وأثرت المشاركة، وأصبح يستوجب علينا إيجاد فضاءات من خلال فتح المجال لإنشاء أحزاب سياسية وجمعيات. ونتمن بهذا الصدد، تصريح وزير الداخلية والجماعات المحلية في هذا الشأن مما يعطي انطباعا إضافيا وإيجابيا على الديمقراطية والتعددية والحرية في بلادنا، إذ لا خوف اليوم من إنشاء الأحزاب ولا الجمعيات، ولا خوف من حرية الصحافة، ولا من خطبة الإمام وفتوى الفقيه، ولا خوف من الفتنة والتقسيم، وإنما الخوف اليوم من تكميص الأفواه، والتضييق على الحريات، وعدم احترام القانون، وعدم تطبيق ما جاء في الدستور وتجاوزه من قبل المسؤولين أنفسهم أحيانا، كما نربأ بكم من النزول إلى ساحات الأحزاب والجمعيات والتدقيق جيدا في ملفات الاعتماد تحريا للعدل وإعطاء كل ذي حق حقه، كما حدث لبعض الجمعيات الكبيرة التي كانت ملاذا للفقراء واليتامى والشباب الضال والمرأة، والتي أصبحت اليوم بسبب أو بآخر بعيدة كل البعد عن أداء هذا الدور، فرحم الله الشيخ محفوظ نحناح والشيخ محمد بوسليمان اللذين يستحقان كل الوفاء من الجميع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أمامكم واجبات كثيرة أكدتم على تنفيذها من خلال التزامكم ببرنامج الرئيس، وأنتم اليوم أمام اختبار الثقة الذي ستحدده نسبة المشاركة في أول انتخابات عامة قادمة، والاستعداد لهذا الاختبار لا يكون بالتعبئة العامة والدعوة إلى المشاركة الواسعة والدعاية الإعلامية وصناعة التحالفات، فلن يكون لذلك نفع كبير، وإنما الاستعداد يكون بتحسين الواقع الاجتماعي للمواطنين والإنجاز الميداني الذي يراه المواطن ويستفيد منه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تحدثتم كثيرا عن الأمن الغذائي ولما نصل بعد إلى الاكتفاء الذاتي مع غلاء الأسعار وقلّة الجودة في المواد المصنعة، ونقص النظافة، وقلّة المراقبة في الأسواق. وتحدثتم عن المرأة، ولا زالت

الملاحظة الأولى : هي عبارة عن خطوط عريضة نظرية تؤكد مواصلة الإصلاحات مع غياب تام لوثيقة التقييم. كما نسجل غياب دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجامعة في إنجاز هذا المخطط.

لهذا نطلب من السيد الوزير الأول، توضيح الوسائل والآليات المستعملة لتنفيذ هذا المخطط.

الملاحظة الثانية : لا تزال موارد ميزانية الدولة تعتمد على مبيعات البترول، فحان الوقت بعد الأزمة المالية العالمية، وتدهور سوق النفط، أن تعتمد على موارد أخرى، وذلك بتطوير الفلاحة والصناعة والسياحة، وفتح الاستثمار، وتقديم مزيد من التسهيلات للمستثمرين، وتأهيل برنامج إنعاش الإستثمار المحلي، وبالمناسبة أثنى الاتجاه عربي عربي في الاستثمارات العربية، بمزيد من الانفتاح على السوق العربية.

السيد الرئيس،

فيما يخص المحتوى :

أولا: بالنسبة إلى مواصلة التنمية الاقتصادية أقترح ما يأتي :
- التشجيع الفلاحي على التجمع في شركات استغلال تحظى بالأفضلية في مساعدات الدولة لتصير قوة إنتاج تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

- تشجيع تربية المواشي والفلاحة الجبلية وإنتاج الحليب واستثمار الثروة الحيوانية وتنميتها.

- فتح قروض ميسرة وقروض حسنة دون فوائد موجهة للاستثمار على غرار دول الاتحاد الأوروبي واليابان التي خفضت نسبة الفوائد إلى 0٪، وهذا لأصحاب المشاريع من الشباب وصغار الفلاحين والأسر المنتجة والعائلات المتضررة من المأساة الوطنية وخريجي معاهد التكوين المهني.

- تشجيع إنشاء البنوك والمعاملات الإسلامية تلبية لرغبات شرائح واسعة من الشعب الجزائري وطموحاته في المعاملات المصرفية النظيفة.

- إتمام المسح العقاري، وإنشاء بطاقة عقارية مع استحداث مصلحة لتسيير العقار قبل تداوله في السوق.

- تطوير التشريع التأميني وفتح النماذج الإسلامية على الخدمات.

ثانيا: فيما يخص ترقية التشغيل والتنمية الاجتماعية :

- مواصلة الجهد الوطني في قطاع السكن، واعتماد صيغ جديدة تسمح أكثر بالمبادرات الخاصة، وتعتمد على القروض دون فوائد مع تخصيص امتيازات عقارية للبناء في ولايات الهضاب العليا، والجنوب، والولايات الداخلية.

طالب، ينتقلون يوميا بين المدينتين في الوقت الذي يعرف فصل الشتاء انقطاعا للطرق.

و ندعو وزير الطاقة إلى تزويد البلديات والقرى الجبلية بالغاز الطبيعي، خاصة أننا نعيش في منطقة باردة، وأخص بالذكر أبرد منطقة في الولاية، وهي قرية الثنية ببلدية تغلعت.

كما أدعوكم أخيرا إلى الالتفات إلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية الذين استثنيتهم وحدهم من الزيادات في الأجور، وهم الواجهة الأساسية للدولة الجزائرية، والمنفذون المباشرين لمخطط عمل الوزير الأول.

وأخيرا، أرفع لكم انشغالا يخص احتساب سنوات الخدمة الوطنية في سنوات التقاعد المسبق بالنسبة إلى الوظيف العمومي، وكذا عدم استفادة المتقاعدين من قانون المجاهد والشهيد.

شكرا لكم، وأتمنى لفريق ولاية برج بوعرييج أن يحقق فوزا وانتصارا في المباراة غدا إن شاء الله...

الرئيس : شكرا السيد عبد الحميد بن سالم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جلاذ.

السيد محمد جلاذ : لسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الموقرة،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنيء بدوري فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على انتخابه للعهدة الثالثة، كما أهنيء معالي الوزير الأول وأعضاء الحكومة على تجديد الثقة فيهم، ونتمنى لهم التوفيق والسداد لخدمة الشعب والوطن وتنفيذ برنامج الرئيس.

إن القفزة النوعية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة، والانطلاقة الفعالة في بناء الهياكل القاعدية والمنشآت الكبرى، وتقليص المديونية لهو مدعاة للفخر والاعتزاز.

السيد الرئيس،

وأنا أتفحص مخطط عمل الوزير الأول سجلت بعض الملاحظات وهي :

- إنجاز محطات لتصفية المياه،
- إعداد دراسة من أجل نظام ملء منابع المياه الجوفية بالأمطار الموسمية.

ثانيا: النقل والأشغال العمومية :

- إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين ولاية معسكر والمحمدية، وتوسيع مطار غريس.
- إنجاز طرق مزدوجة عبر الدوائر التي تربط مقر الولاية.
- توسيع الطريق الوطني معسكر- حسين.
- تدعيم الطرق البلدية،

ثالثا: في قطاعي الصناعة والطاقة والمناجم :

- تزويد البلديات المتبقية بالغاز الطبيعي والمقدرة بـ 20 بلدية من أصل 47 بلدية.
- استغلال محجرة الرخام ببوحنيفية التي تعتبر ذات جودة وأحسن نوعية لإنشاء مؤسسات، وتوفير مناصب شغل،
- استغلال المناجم لصناعة القرميد المقعر بوادي الأبطال،

رابعا: في قطاعي الصحة والسكن :

- بناء مؤسسات استشفائية للتوليد، وكذا مؤسسة للأمراض العقلية،

- بناء استعجلات طبية جراحية، وتعويض المستشفيات ذات البناء الجاهز.

- تدعيم الولاية ببرنامج سكنات اجتماعية، وكذا برنامج وكالة عدل المغيبة في الولاية...

الرئيس : شكرا السيد محمد جلال، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب شواكي، فليفضل.

السيد الطيب شواكي : لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام ،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نهنيء في البداية السيد الوزير الأول وطقم حكومته على تجديد الثقة فيهم، ونتمنى لهم التوفيق والنجاح والسداد .

ونرجو من السادة الوزراء كل في قطاعه، المتابعة الميدانية والجدادة والرقابة الصارمة والدائمة لما ينجز عبر الولايات.

- تأكيد العناية بمكانة الأئمة والدعاة ورجال الفكر والثقافة، سواء في الجانب العلمي والمعرفي والمهني أو الجانب الاجتماعي.

- سن منحة بطالة لخريجي معاهد التكوين المهني.

- ربط التكوين المهني بحاجات ومتطلبات سوق العمل وتفعيل دور وكالات التشغيل للإسهام في تخفيض نسبة البطالة،

- رفع منحة تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية، وكذا منحة الأم الماكثة في البيت، والاعتناء بالأسر المعوزة التي ليس لها دخل، بتخصيص لها منحة للبطالة.

- تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة لاستيراد السيارات لفئة المعوقين،

- استكمال القوانين الأساسية الخاصة بالوظائف العمومي، وخاصة عمال قطاعي التربية الوطنية والصحة، ورفع الأجور، لأنها ما زالت ضعيفة مقارنة بالقدرة الشرائية.

ثالثا: فيما يخص تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد، نقترح ما يأتي :

- إعادة الاعتبار للمجالس المنتخبة المحلية، وتمكينها من صلاحيات أوسع لبعث الثقة بين الناخب والمنتخب، وضمان الشفافية في التسيير والجدية في الرقابة للشؤون العامة، والإسراع في تحضير قانون أساسي للمنتخب المحلي،

رابعا: فيما يخص تنفيذ السياسة الخارجية و تطوير التعاون الدولي، أبدأ بالقضية المركزية، قضية فلسطين مثمنا موقف الدولة الجزائرية شعبا وحكومة ورئيسا للدعم، من خلال فتح جسر جوي لغزة أو الوعود المالية والمتمثلة في مبلغ 200 مليون دولار، وإيصال الغاز إلى قطاع غزة.

كما أناشد الدبلوماسية الجزائرية لما لها من مكانة ووزن للمساهمة في فك الحصار عن إخواننا في غزة، وإعادة تعميرها.

قبل التطرق إلى الانشغالات المحلية، أثنى ما جاء في المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وأن اللغة العربية لغة القرآن ولغة السيادة خط أحمر لا رجعة فيه، كما نطالب بتعميمها في جميع الإدارات، وتطبيق قانون اللغة المجدد.

وفيما يخص الجانب المحلي :

أولا: قطاع الفلاحة والري : تعتبر ولاية معسكر ولاية فلاحية من الدرجة الأولى، ولهذا نقترح ما يأتي :

- تدعيم البرنامج الجوازي للتنمية الريفية المدمج.

- إدماج الولاية في برنامج التنمية الجبلية.

- إنجاز سدود صغيرة عبر الولاية من بينها مشروع سد ما بين منطقتي وزغت وبوحنيفية.

- إنجاز حواجز مائية عبر تراب الولاية،

العقار، خاصة أن هذا النظام معمول به في مصر وكل البلدان المتقدمة. كما يجب توفير المعلومة الاقتصادية وإنشاء بنك معطيات وربطه بمختلف المصالح المختصة.

أما عن مكافحة الغش والفساد فإن الإرادة السياسية موجودة، وقد أعلنها فخامة رئيس الجمهورية، فعلى الحكومة إذن وضع آليات مادية وبشرية وتشريعية من أجل الحد من الغش والفساد والحيلولة دون وقوع الاحتكار والإغراق من قبل بعض المتعاملين الاقتصاديين الذين أصبح البعض منهم عملاء اقتصاديين، ونشجع نحن في حركة مجتمع السلم، التبادل العربي - العربي، وإنشاء سوق عربية مشتركة، وأن المقاطعة التي يدعو إليها البعض يجب أن تكون مع الكيان الصهيوني، فلماذا يتم تشجيع الاستيراد مع الدول الغربية، وتقوم القيامة عندما يتم الاستيراد من مصر أو تونس، كما أننا مع تقليص الواردات، وهذا توفيراً للعملة الصعبة، ونطالب بشفافية أكثر في الصفقات العمومية.

سيدي الرئيس،

يجب أيضاً توفير الهياكل القاعدية للمناطق الصناعية، وتأهيلها من حيث تهيئة الطرق والهاتف والغاز والكهرباء والماء وكل ما يساعد على تشجيع الاستثمار. كما يجب إلغاء الفائدة على القروض الخاصة بالاستثمار، وخاصة الموجهة إلى الشباب، وذلك تشجيعاً للاستثمار وبدفتر شروط محدد.

فيما يخص سياسة الميزانية، يجب التوجه إلى مصادر أخرى، وذلك بترقية القطاعات المنتجة، وتأهيل أكثر للإنتاج الضريبي، وألا تعتمد الدولة على الجباية البترولية فقط. ويجب الرجوع إلى السعر دون 30 دولاراً لمواجهة الأزمة العالمية، وضمان راحة مالية أكبر، وهذا خلال إعداد مختلف الميزانيات.

أما عن القطاع الفلاحي، فهو لا يسهم إلا بنسبة 7,6٪ من القيمة المضافة، ويحتل المرتبة الرابعة كمساهم في الثروة الوطنية، وحصة لا تمثل سوى نسبة 13,7٪ من الناتج الداخلي الخام، لذا يجب إيلاء عناية أكثر لهذا القطاع، خاصة وأن كل شروط تطوره موجودة، فالعيب في السياسات فقط.

بالنسبة إلى قطاع العدالة، مازلنا نطالب وبإلحاح من السيد وزير العدل حافظ الأختام بإنشاء مجلس قضائي بولاية النعامة، وهذا لتخفيف اللعب على المواطن الذي ينتقل إلى ولاية سعيدة من أجل التقاضي، فأين الخدمة العمومية لقطاع العدالة؟ وأين نحن من تقريب الإدارة من المواطن.

السيد الرئيس،

بعد اطلاعنا على مخطط عمل الوزير الأول نسجل بعض الملاحظات نوجزها فيما يأتي :

يعكس هذا المخطط التهميش المتواصل لجهاز التخطيط والاستشراف من جهة، ولدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الجامعي، كأطراف فاعلة في إبداء الآراء للإصلاحات الجارية والتنمية المنشودة من جهة أخرى.

فيما يخص ملف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، نطلب من السيد الوزير الأول إعطاءنا تفاصيل أكثر حول هذا الملف، ومتى يغلق نهائياً؟ وما هو عدد الملفات العالقة، وعدد الملفات المودعة، وكذا المسوات؟

أما عن توطيد الوحدة الوطنية، فلا نجد أثراً لذلك في هذا المخطط، خاصة إعادة الاعتبار للغة العربية، والسؤال المطروح هنا، على من تقع المسؤولية في ذلك؟ من هو المتسبب الرئيسي في تعطيل قانون تعميم استعمال اللغة العربية خاصة ونحن نتغنى بدولة القانون، لذا نطالب بإلحاح بإعادة بعث تطبيق هذا القانون وفي أقرب الآجال.

بالنسبة إلى ترقية حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية وترقية التعددية السياسية، ندعو إلى وضع آليات لترقية هذه المكاسب، كما لا يعقل بعد مرور سنوات عديدة على التجربة الديمقراطية في الجزائر أن تبقى وسائل الإعلام الثقيلة وعلى رأسها التلفزيون، مقفلة في وجه الرأي الآخر، بل لم نعد نسمع رأياً آخر أصلاً، كما أننا لا نشك في قدرات ومستوى قادة أحزاب التحالف على المواجهة التنافسية، فلماذا الخوف إذن وغلق التلفزيون؟!

سيدي الرئيس،

إننا في حركة مجتمع السلم مازلنا نطالب وبإلحاح ضرورة تقديم تعديل قانوني الولاية والبلدية من أجل إعطاء العناية اللازمة للمنتخب المحلي، باعتباره الأقرب إلى المواطن، وإعطائه كل الصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه، بعيداً عن ضغوطات الإدارة.

سيدي الرئيس،

لا يعقل أن يبقى العقار بمختلف أنواعه رهيناً لمضارين والمضاربة، خاصة أن العقار هو أهم أدوات الاستثمار، لذا نرجو من السيد الوزير الأول التكفل الفعلي بالعقار، وإتمام المسح العقاري، وإنشاء بطاقيّة وطنية للعقار، ولما لا التفكير في إنشاء مصلحة أو ديوان أو وكالة وظيفتها الأساسية تسعيرة

لثمين هذا المخطط، لأننا نعتبر أن الأمر قد فصل فيه يوم 09 إبريل المنصرم، وقال الشعب كلمته، إذ أظهر نضجا كبيرا بمشاركته القوية، والنسبة العالية التي منحها للسيد رئيس الجمهورية من أجل استكمال برنامج التنمية، والاستمرار في تحقيق الأهداف السامية في تطبيق مسعى المصالحة الوطنية، التي تمثل الركيزة الصلبة والأساسية في العمل السياسي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز التلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية. وهي سانحة أخرى تتاح لنا لنحبي المواطنين الذين فوتوا الفرصة أمام الأصوات التي راهنت على خيار المقاطعة، والخروج بجزائر دون رئيس بقودها، والعودة إلى السنوات الآمنة واللا استقرار.

سيدي الرئيس،

كانت الانتخابات الرئاسية فرصة عبر فيها المواطنون عن تطلعاتهم من أجل بناء جزائر قوية وأمنة، لكن كانت بالنسبة إلى البعض فرصة لتصفية حساباتهم، لأنهم لم يجدوا في حملاتهم الانتخابية إلا الحديث عن السيادة الوطنية والحزب الواحد، وليعلم هؤلاء أن السيادة الوطنية استرجعها الأبطال الأناضول من المجاهدين، وضحي من أجلها مليون ونصف المليون من الشهداء رحمهم الله، أما الذين فشلوا في القدرة على إقناع المواطنين، وتجنيد الجماهير حول برامجهم الانتخابية، وفرض أنفسهم في الساحة الوطنية إلا بتوجيه انتقادات لاذعة من خلال تصريحاتهم بأنه حان الوقت للتخلص من الحزب الواحد، واتهام رئيس المجلس الشعبي الوطني بتسيير المجلس كأمين قسمة في عهد الحزب الواحد، إذا كان المقصود بالحزب الواحد، وهنا أصحح بالنظام الأحادي، فهل يعقل أنه بعد عشرين سنة من دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية لا زال البعض يعتقد أن الحزب الواحد يحكم البلاد، وإذا كان هؤلاء يتحدثون عن حزب جبهة التحرير الوطني، فنقول لهم إنه، ورغم الضربات التي تعرض لها الحزب، تارة باسم الدين الإسلامي، وتارة أخرى باسم الوطنية وقيم نوفمبر، لإزاحته من الساحة السياسية، إلا أنه صمد وتحول إلى حزب سياسي وقيل باللعبة السياسية الجديدة، وأثبت قدرته بين الأحزاب الأخرى.

ونؤكد كمناضلين ننتمي إلى هذا الحزب العتيق، أنه رغم المحاولات التي استهدفت ولا زالت تستهدف الحزب، إلا أنه لا يزال قويا قوة سياسية وقوة برلمانية بفضل مناضلاته ومناضليه، وما حضورهم القوي أثناء الحملة الانتخابية، ويوم الاقتراع إلا دليل على قوة الحزب وتماسكه في الساحة السياسية.

السيد الرئيس،

إذا كانت خطة العمل هذه، المعروضة علينا للمناقشة، تعبر عن الإرادة الصادقة للحكومة من أجل مواصلة العمل في الاتجاه الأفضل، فإننا نشيد بالجهود المبذولة لبعض الدوائر الوزارية، ونخص بالذكر وزارة

السيد الرئيس،

لقد جاء في مخطط عمل الوزير الأول بشأن الانطلاق في التقسيم الإداري الجديد، التخفيف من عبء تسيير بعض الولايات التي تضم عددا كبيرا من البلديات، وباعتبار ولاية النعامة ولاية حدودية مع المغرب الشقيق ومع ولايات بشار، والبيض، وسيدي بلعباس، وتلمسان، نرجو من المصالح المختصة عدم حرمان بلدية المشرية، التي تتوفر على كل شروط التنمية من مطار وخط سكة حديدية، من ولاية منتدبة، وهذا لتخفيف الضغط عن ولايات البيض، وسيدي بلعباس، وتلمسان. كما نرجو استحداث ولاية أخرى منتدبة جنوب الولاية ببلدية عين الصفر لتخفيف الضغط عن ولاية بشار.

السيد الوزير الأول،

يقال أن البعيد عن العين بعيد عن القلب، فلماذا الإجحاف في حق ولاية النعامة في مختلف برامج التنمية؟ ولماذا البرامج هزيلة، وخاصة في مجال السكن، والتي تعتبر شريحة مقارنة بحاجات الولاية؟ كما نرجو منكم سيادة الوزير الأول منحها حصة لا بأس بها من برنامج الرئيس فيما يخص مليون سكن.

ونتمن في الأخير، موقف الجزائر المشرف في الوقوف مع القضايا العادلة، وخاصة الموقف الرسمي من القضية الفلسطينية.

وفقكم الله معالي الوزير الأول وأعانكم على أداء مهامكم وخدمة البلاد والعباد، وتحقيق العدالة بين جميع ولايات الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا السيد الطيب شواكي، وأحيل الكلمة إلى السيدة حليلة لكحل.

السيدة حليلة لكحل: لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد الوزير الأول،

السيدات، والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

سلام الله عليكم جميعا.

سيدي الرئيس،

هذه فرصة أخرى تتاح للنواب لمناقشة مخطط عمل الوزير الأول، المقيد بالتزامات جديدة لترجم المحاور الكبرى للبرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، مخطط عمل ارتكز على محاور تتعلق أساسا بتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتوجيه مبالغ مالية تقدر بـ 150 مليار دولار، لمواصلة جهود التنمية، ونغتنم هذه الفرصة

يفتقر مخطط عمل الوزير الأول إلى الآليات والوسائل التنفيذية، كما نسجل غياب الأرقام والجداول، إذ لا يستند مخطط العمل إلى أية حقيقة اجتماعية واقتصادية، أضف إلى ذلك تهميش، بل تغييب مستمر لمركزي التخطيط والاستشراف.

السيد الرئيس،

فيما يخص فصول المخطط، تقتصر مداخلتني على الفصول الآتية :

الفصل 1: تعزيز جزائرآمنة :

يعلم الجميع أن الأمن نعمة، لا يدرك قيمتها إلا من تمتع بها ثم حرم منها، إذ في ظل السلم المدني تدفع عجلة التنمية الحقيقية الشاملة بقوة، وتتحقق الوحدة الوطنية، ويتطور الاقتصاد الوطني، وعليه نرى في حركة مجتمع السلم، أن الاستمرار بجدية في تنفيذ أحكام الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، أضحى أولوية الأولويات، بتجسيد التوجيهات والقرارات الداعية إلى تعميق مسعى المصالحة الوطنية من جهة، وكذا استكمال الملفات لدى السلطات العمومية بالسهر على توفير الوسائل الضرورية، وتنفيذ التدابير المطلوبة لتحقيق السلم المدني من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

الفصل 2: إصلاح الجماعات المحلية :

نلح في حركة مجتمع السلم، على مراجعة قانوني البلدية والولاية خلال عملية الإصلاح المعول عليها مستقبلا، لأنها تكسر القيود وتفسخ المجال أمام المنتخب المحلي، الذي يعيش حاليا مشاكل عدة تمنعه من أداء المهام المخولة له، والقيام بالمسؤوليات المنوطة به، مما يدفعه إلى عدم الإسهام بفاعليه، لذا ندعو إلى الإسراع بتحيين هذين القانونين.

وبخصوص الحركة الجموعية، تعرف اليوم التجمعات السكانية الحضرية والريفية، مشاكل متنوعة، اجتماعية، وصحية، وبيئية، حيث لا يمكن للمجالس المحلية تحديدها ثم تسويتها مرحليا، إلا بتشجيع إسهام هذه الحركة الجموعية من خلال التشاور معها والاستعانة بها في جميع الظروف، حتى تحقق الحياة الأفضل والكرامة للمواطن في مستوى الأحياء السكنية.

السيد الرئيس،

الفصل 3 : ترقية الاقتصاد الوطني وتطويره :

لا يتحسن المحيط الاقتصادي للبلاد أساسا، إلا بجملة من التحولات والقرارات الاقتصادية الصائبة والقوانين الصارمة، كما أن الاعتماد على اقتصاد المحروقات وحده، لا يحدث أية ترقية ولا تطور اقتصادي، لهذا وجب البحث عن اقتصاد بديل في قطاعات أخرى كالزراعة والصناعة والسياحة، فبخصوص قطاع الفلاحة، فرغم الأموال

العدل، حيث يعرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في مجال تحيين القوانين، مع التطور الدولي وحقوق الإنسان، مع التنويه بتطبيق قانون الإجراءات المدنية والإدارية خاصة المادة 8 منه، بالإضافة إلى قطاعي النقل والتشغيل، بما يهدف إلى تحسين ظروف حياة المواطنين.

ومن أجل ترجمة هذا المخطط على أرض الواقع في الآجال المحددة له، بما يعيد الثقة في نفوس المواطنين، ينبغي على الحكومة التفكير وبصفة جدية، في اختيار من يضطلع بهذه المسؤولية، ويتنفيذ هذا البرنامج، وذلك بإطارات كفاءة قادرة على تحملها، لأنه يوجد في الواقع، السيد الوزير الأول، مسؤولون يسيؤون إلى مصداقية الدولة الجزائرية، وإذا ذهبتم إلى بعض الولايات من الوطن، ستلاحظون من يرأس بعض الدوائر، إضافة إلى إيجاد أحسن السبل والوسائل لاستعمال الموارد المالية، بما يضمن العدل والإنصاف بين الولايات، مثل ولاية عين تموشنت التي عرفت تأخرا كبيرا، وعلى سبيل المثال في قطاع الشبيبة والرياضة، مقارنة بالولايات الأخرى، وكذا بين بلديات الولاية الواحدة، حيث تعرف بعض البلديات الكبرى تطورا مستمرا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حساب بلديات تبعد...

الرئيس : شكرا السيدة حليلة لكحل، وأشير إلى أن السيد محمد مغارية قدم تدخلا مكتوبا، وأحيل الكلمة إلى السيد ميلود صايم، فليتنفضل.

السيد ميلود صايم : شكرا السيد الرئيس.

لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا.

السيد الرئيس،

بعد تفحصنا للوثيقة المعروضة علينا للمناقشة، والمتمثلة في مخطط عمل الوزير الأول، نشيد في حركة مجتمع السلم، بكل الجهود المبذولة الرامية إلى تحسيد البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية، مثمين كل الإصلاحات والإنجازات المحققة ميدانيا في العشرية الماضية، من أجل إخراج البلاد من أزمة متعددة الأشكال، واستعادة الأمن، وبعث عجلة التنمية الاقتصادية والفلاحية، وترقية التنمية البشرية من جديد، إلا أننا نسجل بعض الملاحظات نجملها في الآتي :

بكل صدق لمعظم الانشغالات التي تهتم بالجميع، وهو برنامج طموح وواقعي، قد يتجسد ويحقق نتائج بفضل النساء والرجال القادرين والمخلصين، بدءاً من القاعدة ووصولاً إلى القمة، أي من الوزير إلى الوالي، فالمدير ورئيس الدائرة، ورئيس المجلس الشعبي البلدي، وصولاً إلى المعنيين بالأمر في كل القطاعات.

وكما تعلمون ويعلم الجميع، أن ازدهار وتطور الأمم والشعوب يقاس بحسن استغلال ثرواتها الطبيعية، واكتساب العلم والتكنولوجيا، وتسخيرها في التنمية الاقتصادية الشاملة، فكل بلدان العالم تبني سياساتها على قدراتها الذاتية والطبيعية للتخلص من التبعية الاقتصادية.

ومن هنا يمكن القول إن الأمن الغذائي سلاح، أصبحت تزخر به كل الدول المتقدمة والقوية، ومن ثم نقصه أو انعدامه يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول المستضعفة، أو التي هي في طريق النمو.

إن مختلف السياسات والبرامج المخصصة لقطاع الفلاحة، كانت تعتبر طموحة، لكن تجسيدها في أرض الواقع كان ناقص الفعالية، فالمرحلة التي مر بها قطاع الفلاحة منذ الاستقلال، أي من مرحلة التسيير الذاتي إلى مرحلة إنشاء القطاعات الفلاحية للتنمية، إلى إنشاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، كل هذه المراحل عرفت وتميزت بمشاكل كثيرة ومتعددة، خاصة المرحلة الأخيرة السارية المفعول، والتي تعتبر أم المشاكل، من حيث عدم اتفاق أعضاء المستثمرات، وعدم وجود روح التسيير التعاوني، وبلوغ أغلب العمال سنًا يتعدى 60 أو 70 سنة، وبالتالي عدم قدرتهم على العمل، أضف إلى ذلك كثرة القضايا والملفات المطروحة على الجهات القضائية، ومشكلة التركيبة البشرية للمستفيدين، والمشاكل مع البنوك، وتقسيم المستثمرات الفلاحية بين الأعضاء بصفة غير قانونية، واستغلال الأرض من قبل أشخاص آخرين بطريقة فوضوية انعكست سلباً على المردودية.

ومن هذا المنطلق، السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أضعكم في صورة طبق الأصل لواقع فلاحي موجود في جنوب ولاية سيدي بلعباس، الذي يضم 17 بلدية، فبالمقارنة بين الجهود الجبارة المبذولة من قبل الدولة من خلال صرفها أموالاً بالملايير، واقتناء وسائل دعم لا حصر لها، وإيجاد تحفيزات جد ممتازة، وبين مردود فلاحي ضعيف بهذه المنطقة، حيث يراوح مكانه لمدة طويلة، ففي الموسم الفلاحي لسنتي 2006 و2007 قدرت كمية الحبوب المسجلة من قبل التعاونية الفلاحية فيما يخص القمح الصلب بمقدار 222 قنطاراً، والقمح اللين 4061 قنطاراً، والشعير 65 قنطاراً.

الباهظة المخصصة له للدعم، وكذا القروض المخصصة لمرافقة الفلاحين، إلا أن تنمية هذا القطاع ما تزال دون المستوى المطلوب، لهذا نقترح متابعة ميدانية صارمة ومستمرة لصرف هذه الأموال، وتشجيع الفلاح المنتج، بإحداث وحدات صناعية تحويلية لمنتجاته، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالتنمية الريفية المستدامة، لأنه وبعد بناء السكنات الريفية، ينتظر الفلاحون المسفيدون من ذلك، إدخال الكهرباء، حتى يتمكنوا من الاستقرار أكثر ورفع الإنتاج الوطني.

السيد الرئيس،

الفصل 4: مكافحة البطالة :

فرغم الجهود المبذولة لاستحداث مناصب شغل إلا أن ذلك يعد غير كاف، وعليه فإن الأمر يتطلب مضاعفة الجهود المبذولة لتقليل نسبة البطالة أكثر، وذلك بتشجيع الشباب للاستفادة من القروض المصغرة، وإدماج المستفيدين من عقود ما قبل التشغيل بعد انقضاء مدة التقاعد والمقدرة بسنتين.

وبخصوص السكن، الوارد في هذا الفصل، لمواصل التنمية البشرية، فإن برنامج بناء 1000 سكن بمختلف أنماطه، يعد برنامجاً طموحاً يستدعي السهر من أجل إتمامه ميدانياً في آجاله المحددة، ومتابعة أشغال إنجازها باستمرار بهدف التقليل من أزمة السكن، إلا أن التوزيع غير المتوازن للحصص السكنية الممنوحة، يديم عمر الأزمة، خاصة في المناطق الريفية، لذا نلتزم من معالي وزير السكن والعمران، مراعاة هذا الأمر، ورفع حصص هذه المناطق لمنع النزوح الريفي من جهة، وتحقيق تنمية ريفية مستدامة من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بوضعية ولاية سيدي بلعباس، وبالإضافة إلى ما أبداه إخواني النواب من ملاحظات، نسجل بعض الانشغالات الآتية :

1- التزويد بالغاز : إن نسبة تزويد البيوت بالغاز

الرئيس : شكراً السيد ميلود صايم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سحولي فليفتضل.

السيد محمد سحولي : بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد الاطلاع على مخطط عمل الوزير الأول، الثري في مختلف جوانبه الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، نرى أنه يستجيب

كل منطقة، وتطوير عملية تكاثر البذور، وتشجيع الجمعيات في هذا المجال لتحسين توعيتها، وتشجيع دور البنوك في تسهيل منح القروض، وتجنب الإجراءات البيروقراطية، وكذا القضاء بصفة نهائية على مشاكل العقار الفلاحي، وتسهيل المعاملات بين كل من الفلاح والتعاونية والبنوك.

السيد الرئيس،

ينبغي الإسراع في تنظيم التسويق، وحماية منتوج الفلاح مهما كانت الظروف ونوعية المنتوج من أجل تشجيعه وتحفيزه، فإذا كانت الجزائر تستورد ما قيمته 100 دولار، وتصدر ما قيمته 6 دولارات، ينبغي عليها اليوم وقبل فوات الأوان تحديد الأولويات للخروج من الأوضاع الراهنة.

إن هذه الإجراءات والتدابير لا تفتقر إلى برامج ودراسات بل تفتقر إلى رؤية سياسية جادة صادقة ومسؤولة، تستطيع من خلالها تسطير الأولويات والأهداف المرجوة.

السيد الرئيس،

لا أحد ينكر أن الجزائر خرجت منتصرة من أزمة كادت أن تعصف باليابس والأخضر، لو لا تدخل بعض الرجال المخلصين، وأخص بالذكر الرجال الواقفين من الحرس البلدي إلى الدفاع الذاتي والمقاومين الذين يستحقون كل التقدير والعرفان والاحترام...

الرئيس : شكرا السيد محمد سحولي، وأحيل الكلمة إلى السيد بن يحيى بودالي فليتنفضل.

السيد بن يحيى بودالي : بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد عاشت الجزائر في الأيام الماضية الأخيرة حدثا تاريخيا هاما، يتمثل في انتخاب فخامة الرئيس، السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهدته رئاسية ثالثة، هذه الانتخابات التي تميزت بالنزاهة والشفافية التامة، وكذا التنظيم المحكم، ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أعوان الدولة والجماعات المحلية، وعلى رأسهم معالي وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد

أما في الموسم الفلاحي لسنتي 2007 و2008، فقد قدرت كمية القمح الصلب بـ 18 قنطارا، أما القمح اللين 671 قنطارا، بينما لا وجود لمحصول الشعير.

ومنه ومن المؤسف جدا، أن نلاحظ مثل هذه الظاهرة في بلد يملك العديد من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وفي الوقت نفسه يستورد ما يفوق 5 ملايين طن سنويا، بينما كان مردود هذه المنطقة عندما كانت على شكل قطاعات فلاحية للتنمية، لا يقل عن 3500 إلى 4000 قنطار من القمح اللين لكل مزرعة.

ولعله من أسباب ذلك أيضا نذكر ما يأتي :

- الأسباب المناخية،

- الأسباب التقنية،

- الأسباب الاجتماعية.

ورغم الأمطار الكثيرة المتهاطلة على ربوع وطننا الحبيب خلال هذا الموسم، والذي يبشر بالخير الوفير، إلا أننا نعتقد أن الأمور ستبقى على حالها، بينما الفلاحون متعطشون إلى المزيد من القرارات لتحسين وضعيتهم.

إن ملامح عصر التغيرات والتحولت الاقتصادية التي تظهر من حين لآخر، خاصة في البلدان الآسيوية والإفريقية الأكثر عرضة، وما يحمله من تحديات يفرض على الدولة الجزائرية جمع كل الخطط والأساليب والآليات المعمول بها في بعض الدول ذات التجربة العالية، والتي سبقتنا في هذا الميدان، إذا ما أردنا لقطاع الفلاحة تنظيما ونهوضا على أحسن وجه، إننا بحاجة إلى عدة أنواع من الاستثمارات في كل القطاعات، لا سيما قطاع الفلاحة، كما يجب تسهيل أساليب الاستثمار، والتغلب على كل أنواع العراقيل الموجودة، ويجب على كل واحد منا مهما كان مستواه وموقعه تحسين صورة الاستثمار في الجزائر.

إن مادة الحبوب مادة حيوية، تستلزم من الدولة الجزائرية تخزينها والحفاظ عليها بكل الإمكانيات الموجودة لديها.

السيد الرئيس،

يعاني قطاع الفلاحة مشاكل كثيرة ومتعددة، لهذا ينبغي استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا عقلانيا، وتوسيع المساحات المسقية، لأن قطاع الفلاحة يعتبر العمود الفقري لكل دولة وأساسا من أسس السيادة الوطنية، أضف إلى ذلك مشكلة البذور غير الصافية تماما، وغلاء الأدوية والأسمدة والنوعية غير الملائمة للمناطق، لذا يجب تكثيف الجهود وفرض الرقابة الجيدة، وتنشيط مؤسسات استقبال البذور، وإحداث سلالات وأصناف جيدة وممتازة تتلاءم مع

إننا ندعو إلى تعلم كل اللغات، مادامت هذه الأخيرة تمكن من توسيع آفاق معارفنا، كما يجب ترقية الأمازيغية التي تعتبر عنصرا أساسيا للهوية الوطنية، لا سيما في المجالات اللغوية والثقافية والإعلامية.

أما بخصوص الميدان الاقتصادي، تخضع الجزائر إلى معادلة قوامها المحروقات والتبعية الغذائية، نعم إن تصدير المحروقات، وكما يعلم الجميع، يمثل نسبة 98٪ من مداخيلنا هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعلم الجميع أن نسبة الجباية البترولية تمثل جزءا كبيرا من ميزانية الدولة، وهذا ما يجعل وتيرة التنمية وأسباب عيش المواطنين مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحروقات وأسعارها، خاصة إذا علمنا أن نسبة 75٪ من الوجبة الغذائية لكل جزائري مستوردة، لذا وجب أن تزول هذه الوضعية، وهذا لا يتحقق إلا بإحداث أساليب وآليات تمكننا من الخروج من هذه الثنائية. وفي هذا الإطار لا بد أن نذكر بأن العالم يتوجه حاليا نحو تنوع مصادر الطاقة، من نووية إلى حيوية، إلى شمسية، والخطر يكمن في كون أسعار البترول ستعرف انخفاضا، بينما ستعرف أسعار المواد الغذائية ارتفاعا، نظرا إلى تقلص الأراضي الفلاحية، خاصة المخصصة لزراعة الحبوب في البلدان التي تنتج الطاقة الحيوية.

إن الطاقة الحيوية إن لم تكن منتشرة فإنها تشكل ...

الرئيس : شكرا السيد بن يحي بودالي، وأحيل الكلمة إلى السيد حفيظ بومحروق، من فضلك السيد بن يحي احترم الوقت المخصص لك، فلو منحنا لكل متدخل دقيقة إضافية، يلزمنا تخصيص أربع ساعات ونصف إضافية، فلتكونوا واعين، لقد انتهى الوقت، إذن أحيل الكلمة إلى السيد حفيظ بومحروق فليتكلم.

السيد حفيظ بومحروق : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم،
السلام عليكم.

لقد بينت السنوات الفارطة أن تسيير المنظومة المصرفية، كان ينم عن ذكاء وحكمة كبيرين، مكنا البلد من تسديد الديون، وتوفير احتياطي الصرف، ومضاعفة نفقات الاستثمار العمومي، وتوفير آلاف من مليارات الدنانير في صندوق ضبط الإيرادات الجبائية البترولية، وإنجاز المنشآت القاعدية والهياكل الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني...

إنه ورغم التملل الحاصل في اقتصادنا مما أفر الإقلاع الاقتصادي، إلا أن هناك ديناميكية حقيقية لبعث الاقتصاد الوطني، دون إغفال حمايته...

نور الدين يزيد زرهوني، على ما بذلوه من جهد وعمل دؤوب من أجل تشريف الجزائر، وتكريس الديمقراطية الحققة في تاريخ دولتنا المعاصرة الفتية.

حقا، إن الجزائر رغم حقد الحاقدين ومكر الماكربن، استطاعت أن تظهر الوجه المشرف والمشرق للعالم.

إن هذه الانتخابات التي عرفت مشاركة واسعة تجاوزت نسبة 75٪، تعتبر جوابا صريحا لا غبار عليه من الجزائر العميقة الحقيقية لكل المغرضين، الذين كانوا يراهنون على المقاطعة من صالونات باريس ولندن وكذا من الفضائيات الحاقدة على الجزائر وشعبها.

أما بالنسبة إلى ما حصل عليه فخامته من أصوات الناخبين، والذي تجاوز نسبة 93٪، دون أن ننقص من دور الأحزاب والتحالف والمنظمات التي ساندت فخامته، فيرجع الفضل أساسا إلى الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها في العهدين الماضيتين، وعلى رأسها المصالحة الوطنية، فهنيئا لرئيسنا بهذا الفوز الكبير، وهنيئا للجزائر ولشعبها الأبوي، ومن الله على فخامة رئيسنا بالصحة والعافية، وحفظه وسدد خطاه، خدمة للأمة وعزة ومفخرة للوطن.

وبخصوص مخطط عمل الوزير الأول، فإنه يعبر بكل صدق وأمان ودقة على البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس، والعهود التي قطعها على نفسه، فأملنا أن تترجم هذه الخطة في برامج عملية تسمو بالجزائر إلى الرقي والازدهار، وما يعزیز على هذا الشعب الذي دفع أجداده وآبائه ضريبة الدم، أن يدفع ضريبة الجد والعرق.

إلا أننا نسمح لأنفسنا بإبداء بعض الملاحظات، من باب التذكير فقط، وهي كالتالي :

نثمن وندعم بكل قوة كل ما يرسخ توطيد الوحدة الوطنية، وندعو الحكومة إلى العمل بكل ما تملكه من قوة لتوطيد الوحدة الوطنية، من خلال ترقية مبادئ ديننا الحنيف والدفاع عنه، دين الأخوة والمحبة والتسامح، وترقية اللغة العربية، حتى تتمكن من احتلال مكانتها الطبيعية في الحياة اليومية للمواطن الجزائري.

إن التعريب هو من ثوابت الأمة، ومن مطالبها الشرعية، فلا حق لأي كان أن يمس بهذه المقدسات، وهذا لا يعني أن نغلق على أنفسنا ونتقوقع، لكن لا بد أن نثبت وجودنا، ونثبت شخصيتنا الوطنية، وننتفع على لغات العالم من أجل الفعالية، ونجمع ما بين الأصالة والفعالية والعصرية.

للمحروقات، وجعل النظام الاقتصادي قادرا على إحداث النمو خارج قطاع المحروقات؟

ألم تتفتق بعد عبقرتنا لإحياء الفضاءات الريفية من خلال استراتيجية التنمية الريفية التي طال انتظارها، وجعل ريفنا الجميل في أحلى صورته. وهو المحضن الطبيعي لملايين البشر؟

ولجعل الطاقة الشمسية، وبلدنا لا تغيب عنه الشمس، مصدر إضافي وتكميليا للمحروقات، حيث أنها تمثل نسبة 0,02٪ فقط من الاستهلاك الوطني من الكهرباء، والبدء في تزويد المنازل بهذه الطاقة المتجددة ذات البعد الاقتصادي والإيكولوجي؟

ولوضع ميكانيزمات شفافة للرقابة في مستوى بنوكنا حتى نتفادى فضائح الإختلالات المتكررة والتي تصيب المجتمع في المقاتل، وإيقاف تسيير البنوك كشبابيك إدارية، عوض أن تكون محركا للإصلاحات؟

ألم تتفتق بعد عبقرتنا على ضرورة الاتفاق، استراتيجية، على نمط معين لتسيير مؤسساتنا الاقتصادية العمومية؟ فمن التسيير الذاتي إلى المؤسسات والشركات الوطنية الكبرى، إلى إعادة هيكلتها، إلى إنشاء صناديق المساهمة والهولدينغ، والمجلس الوطني للخصخصة، إلى شركات تسيير مساهمات الدولة، إلى أقطاب الامتياز، فالاستراتيجية الصناعية الجديدة.

وقد سمعنا لحد اليوم، جعجة كبيرة، ولم نر طحيننا، وتعلمون جيدا أن الانعكاسات كبيرة من الناحية الاقتصادية نتجت عن مختلف أشكال تطهير المؤسسات العمومية، إذ أنفقنا أكثر من 40 مليار دولار بين سنتي 1991 و2008، وهو المبلغ الذي يمكن من خلاله إحداث كل النسيج الصناعي الحالي وبشكل تنافسي.

يحق لنا أن نطمح في تحقيق مزيد من التطور والتنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وبلدنا يخر بإمكانات هائلة طبيعية وبشرية، ومدعم بثورة عظيمة، وإرث تاريخي عظيم.

بإمكاننا الذهاب بعيدا لو تضافرت جهود الجميع، لتجاوز العقبات التي تقف حجرة عثرة أمام التطور والرفق، ويتعلق الأمر بالذهنيات أولا وقبل كل شيء.

إن ما نعيشه اليوم، هو بسبب تراكمات متعددة الأشكال والجوانب، أدت في نهاية المطاف إلى أزمة ثقافية، مما أوجب إحداث ثورة ثقافية حقيقية، ثورة تنعش الحياة بالبلد، وتمده بالطاقة الحيوية اللازمة لبعث الأمل والتفاؤل والإنجاز المثمر والإنتاج الوفير في شتى مناحي الحياة.

إن التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بخصوص استيراد الدواء، وبخصوص الاستثمار الأجنبي في بلدنا، يبشر بالخير، وينبئ بوجود إرادة سياسية لحفظ مصالح البلد الاقتصادية...

ومن دلالات نجاح قرار الحكومة ما يأتي :

أولا: محاولة بعض المستوردين إفشال هذا القرار الصادر بتاريخ 21 أكتوبر سنة 2008 بامتناعهم عن استيراد أدوية لم يشملها قرار المنع، مما عرض الصيدليات لنذرة مست حوالي 60 صنفا من الأدوية، يعتمد عليها بشكل دائم أصحاب الأمراض المزمنة.

ثانيا: وضع تسعيرة مرجعية لتعويض الأدوية، وهو النظام الذي أدى إلى آثار إيجابية، منها ما يأتي:

1- انخفاض أسعار عدة أدوية لأمراض مزمنة، كضغط الدم، والسكري، والربو، بعد تطبيق القوائم الخاصة بالأدوية، بلغ إلى حد 1000 دج للعلبة.

2- إنعاش معتبر في الإنتاج الوطني بعد تطبيق التسعيرة المرجعية.

3- تشجيع الدواء الجنيس.

إن عقلنة مصاريف الأدوية كهدف قد تم بلوغه، إذ بلغت نسبة مصاريف الأدوية هذه للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية في الثلاثي الأول من سنة 2009، حوالي 2٪ فقط، بدلا من نسبة 24٪ في الثلاثي الأول للسنوات الفارطة.

ثالثا: إلزام المستثمرين الأجانب بالآتي :

- عدم تحويل كلي للأرباح نحو الخارج،
- أخذ حصة تقدر بنسبة 49٪ في عقود الشراكة مع الجزائريين،
- إشراك الجزائريين في رأسمال الشركات الاستثمارية الموردة بنسبة 30٪.

مما أفزع أصحاب المصالح المستغنون على حساب الاقتصاد الوطني، فتحركت أتهم بالقول إن تلك التدابير تعتبر مثيرة للقلق الشديد والمتنامي إثر غموض أبعادها حسب قولهم.

كل هذا واستثمار فرنسا، على سبيل المثال لا الحصر، في بلادنا بلغ سنة 2008 حوالي 350 مليون دولار فقط، ونصف هذا المبلغ سنة 2007.

ومن باب الحرص على الإقلاع الاقتصادي الحقيقي لبلدنا أتساءل:

- ألم تتفتق بعد عبقرتنا، التي لا شك أنها خلاقة لما يتعلق الأمر بخدمة الوطن، والذود عن مصالحه الاستراتيجية، لإيجاد حلول ناجعة لمشكلة الأمن الغذائي، وجعل قطاع الفلاحة بديلا

ومن هذا المنبر أوجه كل تشكراتي الخالصة إلى كل الذين أسهموا من أجل أن تبقى الجزائر واقفة صامدة، من قوات الأمن بمختلف أنواعها بما فيهم المتطوعين المخلصين الذين حملوا السلاح في وجه الإرهاب الغاشم، وأطالِب وبالحالِج، بتحسين أوضاعهم المعيشية والتكفل بهم.

السيد الرئيس،

إذا أردنا إرجاع الثقة والأمل في نفوس المواطنين بصفة عامة، وشابنا بصفة خاصة، فإنه لا بد أن نتصدى للظواهر المتفشية في مجتمعنا في هذه الآونة الأخيرة، ألا وهي الرشوة والمحسوبية والمحاباة، التي أصبحت عنوانا لكل من يريد الحصول على صفقة أو مشروع أو على منصب شغل أو الفوز في مسابقة، وأصبحت حديث العام والخاص في مجتمعنا، فهناك من يسميها "قهوة" وآخر "تشبية" وآخر لا أدري كيف يسميها... الأمر الذي لا يتأتى إلا بوضع ميكانيزمات وترتيبات جديدة للحد من هذه الظواهر، فلنضع الكل على قدم المساواة، ونعزز دولة القانون، والقانون فوق الجميع.

فالدولة كدولة تنفق مبالغ مالية لا بأس بها في جميع القطاعات، بدء من إحداث مناصب شغل، ودعم مباشر للشباب، وبناء مساكن إلى غير ذلك من الإنجازات، لكن في غياب الرقابة الصارمة والمتابعة الميدانية، إلا أنها لا تصل في أغلب الأحيان إلى الذين يستحقونها فعلا، ويبقى المواطن الضعيف يشكو هذه البيروقراطية وصعوبة الحصول على هذه الإعانات.

السيد الرئيس،

ورد في مخطط عمل الوزير الأول في الفصل الثالث، ترقية الاقتصاد الوطني وضمان تنوعه ودفع إنتاجيته، وهذا بهدف الحد من التبعية للمحروقات والتحكم في تنامي فاتورة الواردات، هذا أمر جميل جدا، ونثمنه، لكن السيد الرئيس، وبعد مرور أربع سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، سجلنا ارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد من مبلغ 11.2 مليار دولار في سنة 2005 إلى 20.8 مليار دولار سنة 2008، وهذا ما يعني أن كل دولار نصدره باتجاه أوروبا، يقابله مبلغ 20 دولارا من الواردات، وهذا راجع لأسباب عدة حسب الخبراء، ومن بينها عدم قدرة الجزائر على تنويع صادراتها لحد الآن باتجاه الاتفاق الأوروبي، وعدم الاعتماد لحد الآن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها تنويع الصادرات خارج المحروقات.

أود التطرق إلى قطاع حساس، وهو قطاع الصحة، لا أود التطرق إلى المراكز الاستشفائية الجامعية أو العيادات أو المراكز الصحية الجديدة، والمبالغ المالية المرصودة لهذا القطاع

لقد أصبح من الضروري بمكان، إيجاد الصيغة الكفيلة لبث روح ثقافية، والتأصيل لفعل ثقافي شامل وكامل، يعيد بناء الإنسان الجزائري، المواطن الجزائري، ويصوغ شخصيته المعروفة بقيمها الأخلاقية السامية، ويغرس فيه قيم العمل والجهد والمعرفة، بما ينمي فيه حب الوطن والعمل لأجله، والدفاع عنه، والذود عن حياضه، ومقارعة الكبار ببيان أهميته ودوره، ولا يتأتى ذلك من دون وضع استراتيجية ثقافية تبدأ من البيت والمدرسة، وتحتضنها الجماعة المحلية، ويلفها برعايته الإعلام بكل أشكاله، ويؤطرها مجتمع مدني واع ومعطاء...

أخيرا، بالإضافة إلى الحرص على تجسيد الطريق السيار جن جن - سطيف، وتجسيد مشروع بلارة بولاية جيجل، نطالب بفتح خط جوي يربط ولاية جيجل مطار "فرحات عباس" بفرنسا، وذلك بحكم وجود جالية كبيرة بفرنسا تنحدر من مناطق جيجل المختلفة، خصوصا وأن أشغال إنجاز محطة المسافرين بالمطار تقارب الإنتهاء... وكذلك نتساءل لما لم يتم تشغيل مراكز الدفن التقني بالولاية...؟

الرئيس : شكرا السيد حفيظ بومحروق، وأحيل الكلمة إلى السيد رابع بن حومار فليتنفضل.

السيد رابع بن حومار : شكرا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهني الشعب الجزائري عامة وسكان ولاية جيجل خاصة، بمناسبة إعادة انتخاب السيد المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمرة الثالثة، والثقة التي حظي بها من قبل الجميع، يوم 09 أبريل سنة 2009.

يأتي مخطط عمل الوزير الأول الذي هو بين أيدينا اليوم، لتجسيد برنامج فخامة الرئيس، أو بالأحرى لتنفيذه من قبل الطقم الحكومي الذي جدد فيهم الثقة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على النية في الاستمرارية والاستقرار، ومواصلة الجهد المبذول في العشر سنوات الماضية وعلى رأسها تعميق مسعى المصالحة الوطنية، الذي سمح بعودة الاستقرار للبلاد والعباد بصفة ملموسة، وكما يقول المثل: "لا تنمية بدون استقرار وأمن".

وعلى أغلبية الشعب الجزائري، الذي ينتظر سوى إيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي يواجهها في حياته اليومية.

السيد الرئيس،

إننا بصدد مناقشة مخطط عمل الوزير الأول، والذي يهدف إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي صوت عليه الشعب الجزائري في انتخابات يوم التاسع من شهر أبريل سنة 2009، لعل أول محطة وجبت الإشارة إليها، هو تجسيد بنود المصالحة الوطنية، برفع أي إجراء بيروقراطي في معالجة الملفات الخاصة بضحايا المسألة الوطنية بمختلف أشكالهم، وهنا يبدو أن اقتراح فكرة العفو الشامل تستدعي استفتاء شعبيا آخر، وقد عودتنا الجزائر بالرجوع إلى الشعب الجزائري لمعالجة القضايا والمسائل الحساسة والشائكة.

السيد الرئيس،

وبخصوص فكرة تعميق الأشواط المحققة والإصلاحات المباشرة في كل الميادين، أشير هنا إلى أن أفضل إصلاح هو ذلك الذي لا يستثني العالم البشري، لأنه أساس نجاح أي مخطط عمل أو برنامج.

وما دمنا نتطرق إلى شق الإصلاحات، فإننا ننتظر من السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية تجسيد فكرة إعادة تنظيم قانوني الأحزاب والجمعيات وكذا تجسيد ضبط حساباتهم، قصد السير الحسن، وقطع أيادي كل من سولت لهم أنفسهم التلاعب بأموال الشعب، وقطع الطريق أمام من اعتبرها شركة خاصة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي، سنظل نلح وننادي بمخطط عمل خاص أو برنامج خاص موجه للنهوض بالقطاع الفلاحي، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، كالقمح والحليب، ولنا في دولة الأرجنتين أكبر نموذج في هذا المجال، علما أنها كانت في يوم من الأيام مصنفة كدولة من العالم الثالث.

ومنه بات حتميا التقليل من الاستيراد الفاحش في أغلبية ما نستهلكه، وأرى أن الوقت قد حان، خاصة مع الأزمة المالية العالمية أو بالأحرى الأزمات العالمية الاقتصادية والمالية والغذائية، وحتى لا تبقى قلوبنا وحياتنا ووجودنا أو زوالنا معلق بأسعار المحروقات، فإن المخرج هو فلاحتنا مع استراتيجية صناعية ناجعة، أضف إلى ذلك إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد مستقبل الجزائر لما بعد البترول، ولعل إنجاح برنامج 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليعتد علينا الأمل والتفاؤل بعد أفضل.

الحساس، بقدر ما أود التحدث عن الواقع الذي يعيشه المواطن والممارسات والظواهر الموجودة داخل هذا القطاع، وشتان بين الأرقام وبين الواقع المعاش.

كما لا أتحدث عن وصفة طبية أو عن حقنة أو عن فحوصات سطحية، بل أتحدث عن العمليات الجراحية.

السيد الوزير،

لقد اختلط الحابل بالنابل، لقد اختلط القطاع العام بالقطاع الخاص، ففي أغلب الأحيان لا نعرف من الذي يعمل في القطاع العمومي ومن الذي يعمل في القطاع الخاص! قد يقوم المريض بإجراء فحوصات في المستشفى العمومي، ويوجه إلى عيادة خاصة، ويجد الطبيب الذي يستقبله هنا هو نفسه الذي يستقبله هناك، خاصة إذا تعلق الأمر بالعمليات الجراحية التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وهنا أطلب من سيادة الوزير أن يقف على هذه الظاهرة التي أصبحت تثقل كاهل المواطن، الذي يبقى يتخبط بين هذا وذاك، هل يعقل أن تقام عملية جراحية في عيادة خاصة دون أية وثيقة؟! هل يعقل أن نجد عيادة خاصة دون أي جراح؟! حيث نجد أن صاحب العيادة في أغلب الأحيان يستقبل المريض ليبدأ في رحلة البحث عن الجراحين...

الرئيس: شكرا السيد رابع بن حومار، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوغنيق فليفضل.

السيد عبد الحميد بوغنيق: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الكرام،

السيدات والسادة النواب المحترمين، ممثلي الشعب،

السيدات والسادة ممثلي الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

نهنيء بداية فخامة رئيس الجمهورية بإعادة انتخابه لقيادة هذه الأمة، ونتمنى له التوفيق في هذه المهمة العظيمة والثقيلة.

كما نهنيء السيد معالي الوزير الأول، بإعادة بعث الثقة في شخصه، لقيادة الطقم الوزاري، الذي نقدم لهم كل التهاني، مع التمني لهم بالتوفيق الكبير والنجاح الباهر، وطبعاً كل التوفيق والنجاح إلى فخامة رئيس الجمهورية، وإلى السيد معالي الوزير الأول وطقمه، والذي سينعكس بالضرورة على وطننا المفدى

حاملتي شهادات الليسانس وشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة في إيجاد المؤطرين، كون المؤطر لا يسمح له إلا بتأطير متربص واحد لكل مكتب محاماة، ومع وجود عدد هائل من المتربصين، أصبح الأمر جد معقد، ووجب اتخاذ إجراءات عاجلة.

كما أشير من جانب آخر إلى عدم اعتراف مختلف القطاعات بدبلومات جامعة التكوين المتواصل، لذا نتساءل عن جدوى وجود هذه الجامعة؟!.

دون أن أنسى المطالبة بإلغاء ديون برامج تشغيل الشباب، خاصة وأن بعضهم متابعين قضائيا.

ذلكم سيداتي سادتي ما أردت قوله، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد عبد الحميد بوعنيق، نكتفي بهذا القدر من المداخلات، وأشير إلى أن السيد الأخضر رزاق بعره قدم تدخلا مكتوبا.

نستأنف المناقشة العامة غدا الخميس 21 مايو في الساعة التاسعة صباحا، ليكون المتدخل الأول هو السيد صالح نور، يتبعه السيد بلخير طاهري. شكرا للجمع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الواحدة والخمسين ليلا**

السيد الرئيس،

فيما يخص الميدان المالي، وكما أشار إليه مخطط عمل الوزير الأول، نشدد ونلح بدورنا على تفادي التبذير والإسراف، خاصة وأننا نرى اليوم أن كل دول العالم المتقدم تتبنى منهج التقشف للخروج بسلام من الأزمات العالمية المتعددة، وقد أشار إلى ذلك فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

يهدف مخطط عمل الوزير الأول إلى برنامج ضخم يهدف إلى القضاء على مشكل السكن، وإحداث 3 ملايين منصب شغل موجهة للشباب البطال وكذا إعطاء الدفع اللازم لإنجاح الاستثمارات بمختلف القطاعات، أقول هنا إنها برامج طموحة يجب تظافر الجهود من أجل تجسيدها، خاصة عندما نعرف أن آمال شعبنا معلقة بها.

السيد الرئيس المحترم،

أتطرق إلى بعض الانشغالات الخاصة بفئات من مجتمعنا لأبدأ الحديث عن موظفي وأعوان الشرطة، الذين ينتظرون بحدة تجسيد القانون الأساسي الخاص بهم، الذي يمنحهم حماية أكبر، ويفعل دورهم ومهمتهم بالمجتمع لمكافحة الجريمة وحماية المواطن الشريف، كما يأملون إعادة النظر في برنامج عملهم الضخم 12 ساعة مرتين أو ثماني ساعات ثلاث مرات أو (3x8)، كما ينتظر أيضا أعوان الحرس البلدي التنظيم الجديد الذي يخصهم.

أود التطرق كذلك إلى بعض انشغالات الشباب المقبلين على الحياة المهنية، لنشير إلى معاناة المقبلين على التربص، خاصة

تدخلات كتابية

السلطة التشريعية من أجل التكفل الأحسن بالاستثمار الحقيقي ألا وهو العنصر البشري.

مثلا : من قبل كل الأعوان المهنيين من حجاب وسائقي السيارات ومتعددي الخدمات يوظفون بشكل دائم غير أنه في غياب المراسيم التنفيذية للعام الثاني منذ تطبيق الأمر السالف الذكر والمزايدات تنتاب الإدارات والمؤسسات العاملة، حيث أن مصالح الوظيفة العمومية تلتزم المؤسسة العاملة بأن تباشر الإشهار بكل أنواعه من أجل عقد عمل لسنة واحدة دون تجديد ودون أن يمر طالب الوظيفة أو طالب العمل إن صح التعبير، على المؤسسات الممتننة كمراكز التكوين المهني أو مديريات النقل الولائية بالنسبة إلى السائقين حيث لمسنا حرص بعض المفتشين على تطبيق تعليمات مسؤولهم الأول "المدير العام للوظيفة العمومية" غير أنه في ولايات أخرى كولاية الشلف تم إجراء مسابقات بعاصمة الولاية بإيعاز من مفتش الوظيفة العمومية وهو ما يعد خرقا للسلم الإداري وتمكين ذويهم بطرق ملتوية، ليتهم فيها بعد العملية مباشرة ممتحنو المراكز المهنية من قبل الشباب المعني، والذي يتصرف تلقائيا بأعمال شغب، نحن في غنى عنها، وهي العملية التي وقعت في قطاع الصحة بالولاية التي أمثلها بالمجلس الموقر.

أضف إلى ذلك نجد أن مفتشية الوظيفة العمومية وضعت شروطا تعجيزية مسبقة في أوجه مستخدمي السلك الطبي للظفر بمنصب عمل، حيث الأطباء المتخرجين ليسوا سواسية، وكان شهادة التخرج يوجد بها لبس حيث يتم تصنيفهم على خمس (5) مجموعات وفق المعدل السنوي للسنة ما قبل الأخيرة معدل 10-11 : 01 نقطة و11-12: 02 نقطتان و12-13: 3 نقاط و13-14: 04 نقاط وأكثر من 15: 05 نقاط، والمؤسسة المعنية بالتوظيف لديها فقط 02 نقطتين للمقابلة مع اللجنة وهو الإجراء الذي لا يسمح لمعظم الأطباء المتخرجين القداماء من الالتحاق بالعمل.

لقد تم منع الإدارات والمؤسسات العمومية من توظيف الأعوان المؤقتين ضمن الإطار الجزئي 05 سا / اليوم بقرار رجعي ابتداء من أول يناير 2008 مع التكفل بكل الحالات التي تسبق هذا التاريخ غير أن الفاجعة كانت كبيرة ضمن السنة المالية الحالية 2009 من خلال الوزارة الوصية "وزارة المالية" والتي تناست المراسيم التنفيذية المتعلقة بهذه الفئة من العمال وبقت عالقة إلى وجهة مبهمه في حين تشترط هذه الأخيرة على مصالحها المالية والرقابية ضرورة توفير المنصب المالي.

السيد أحمد بناي (الشلف) : بسم الله والصلاة والسلام على الرسول الكريم ومن سار بنهجه إلى يوم الدين أما بعد. يطيب لي سيادة رئيس المجلس الموقر، معالي الوزير الأول، أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء الأفاضل، زميلاتي زملائي النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

بادئ ذي بدء أجدد تهاني الخالصة لكم معالي الوزير الأول وطقمكم الحكومي على تجديد الثقة من خلال التزكية التي حظيت بها من قبل فخامة رئيس الجمهورية، أما بعد.

السيد الرئيس، إن مخطط عمل الوزير الأول المعروف أمامنا للنقاش والإثراء مستنبط من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة في اقتراع التاسع أبريل الماضي، إلا أنه يمكن أن نخرج على بعض النقاط التي جاءت ضمن الخطوط العريضة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية خلال الخماسي القادم 2009-2014 والتي قطعها على نفسه أمام الشعب الجزائري على تجسيدها، والوقوف عليها حيثيا والتي نلمسها فيما يأتي :

ملف التشغيل : لقد وعد فخامة الرئيس باستحداث 3 ملايين منصب عمل دائم غير أن هذا الالتزام يتطلب جرأة وإرادة سياسية تتماشى والواقع المعيش حيث أن هذه الإجراءات تتطلب وضعا اقتصاديا تنمويا محفزا لليد العاملة في جل مجالاته وليس راكدا يستند فقط على سيولة الخزينة العمومية حيث لا يمكن أن نضع التزام الرئيس ضمن خانة ذر الغبار في الأعين، تلکم هي المغالطة التي ينبغي تكسير توجهات أصحابها المتذبذبن والمشككين لطح فخامة الرئيس من المههد.

السيد الوزير الأول، منذ صدور الأمر 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وجل الإدارات والمؤسسات العمومية التي تخضع لنمط الوظيفة العمومية تعيش في ديمومة وضبابية في تسيير الموارد البشرية، قضية التوظيف والشروط التعجيزية التي وضعها القائمون على هذا الجهاز دون تفنيبه ضمن قانون عضوي أو مشروع قانون يمر عبر

العمومية، والخاصة يتطلب على وزارة الصحة والإسكان وإصلاح المستشفيات تمكين جل مؤسساتها من أجهزة حرق النفايات الصحية، بالإضافة إلى إعادة النظر في مجال عمل رجال النظافة الموجودين بالبلديات إلى هيئة أو مؤسسة مستقلة تتكفل بواقعهم المر ضمن إطار قادر على حمايتهم اجتماعيا وصحيا.

السيد محمد مغارية : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه ومن ولاة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يأتي مخطط العمل هذا المعروض علينا نحن معشر نواب الشعب من قبل السيد الوزير الأول المحترم، استجابة لتطلعات الشعب الجزائري من خلال الانتخابات الرئاسية في 09 أبريل 2009، في طبعتها الرابعة في عهد الديمقراطية والتعددية السياسية في جزائرتنا الحبيبة، المجسدة والمترجمة حقيقة لما تضمنه أساسا إعلان ترشح فخامة رئيس الجمهورية، متنوعا بعد ذلك ببرنامجه الانتخابي ثم بيان إعلان اليمين الدستورية، تلك هي المصادر الأساسية الثلاثة التي اعتمدها السيد الوزير الأول في صياغة هذا المخطط الطموح.

وقبل أن نتعرض لمضمون هذا المخطط في فصوله الخمسة يجدر بنا أن نقدم جملة من الملاحظات نراها جديرة بالتنويه :

- أن سياسة الوثام المدني وبعدها سياسة المصالحة الوطنية في ظل سياسة الحكم الراشد، كونت القاعدة الصلبة والثابتة لاجتياز كبرى المعضلات والعراقيل التي كانت تعترض سبيل الخروج من الأزمة المتعددة الجوانب، والتخلص من المأساة الوطنية وأثارها السلبية، تلك القاعدة مكنت بفضل الإرادة السياسية الصامدة والصادقة والجادة من توفير الاستقرار السياسي والأمني، وضمان استمراره وديمومته إلى حد بعيد، ثم الولوج بخطوات ثابتة إلى الإقلاع التنموي الاقتصادي منه والاجتماعي.

- أن السياسة المنتهجة اليوم من الدولة في إرساء قواعد الاستقرار السياسي، خاصة الداعم لاستقرار المؤسسات ومفهوم الاستمرارية في صناعة أجواء الانسجام في العمل التنفيذي ساعد على بناء الثقة بين مختلف مؤسسات الدولة، واستخلاص الدروس، وتجاوز أخطار الماضي من خلال منهجية علمية وموضوعية.

غير أنه من قبل كان مسموحا بهذا الإجراء وذلك لفك الخناق والضغط على المؤسسات والإدارات العمومية ولا سيما المؤسسات الصحية. لذا نلتمس من كرمكم السيد الوزير الأول تمديد عقود العمل لهذه الفئة بقرارات رجعية من أجل السكنينة ورفع الغبن على العائلات المحرومة إلى غاية التسوية النهائية، بالإضافة إلى السماح لأمري الصرف بالتوظيف الجزئي 05 سا/ اليوم في حدود الاعتمادات والإمكانات المالية المتوفرة بالبند الأول من ميزانية التسيير.

لقد شرعت الدولة في مواصلة نهج الإصلاح ولا سيما إصلاح العدالة والسعي إلى أبعد من ذلك من خلال القفزة النوعية التي باشرتها الوزارة الوصية من خلال إعادة إدماج المساجين الذين استنفدوا العقوبة الجزائية اجتماعيا، وهو الإجراء الذي نشتمه في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني وندعمه، إن المفارقة تكمن لدى الإدارات والمؤسسات العمومية العاملة تحت لواء كيان الوظيف العمومي، حيث نستفسر عن عدم فهم وهضمها القوانين من قبل القائمين على هذا الجهاز الرقابي الذي لا يخضع إلا لوصايتكم المباشرة معالي الوزير الأول.

نجد أن نصوص الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 ولا سيما المادة 174، والتي تنص على : "أن الموظف يوقف إذا كان متابعا جزائيا ولا تسوى وضعيته إلا بعد صدور حكم نهائي"

ماذا نقصد وما يفهم بالحكم النهائي، إنه الإشكال القائم بعينيه في جل إداراتنا ومؤسساتنا العمومية، والمواطنون يعانون ويبحثون عن الحلول من الهيئة أو الجهة التي تتكفل بهم من أجل عودتهم إلى مناصبهم الأصلية، وهذا إذا تمت إعادتهم حقيقة بعدما برأتهم الهيئات القضائية المختصة.

ألا يمكن للمذنب أو المتهم إذا تحصل على قرار جزائي بالإدانة بالسجن مع إيقاف التنفيذ من الغرفة المختصة بالمجلس القضائي، من العودة إلى منصبه أو وظيفته بعدما تم إقرار الرجوع من قبل اللجنة المتساوية الأعضاء بالهيئة المستخدمة، والتي تعتبر سيدة في قراراتها، لذا نلتمس منكم معالي الوزير الأول ليونة في تطبيق القوانين في مجال الوظيفة العمومية. فكيف يمكن لمفتش الوظيفة العمومية بولاية ما أن يوقف قرار لجنة سيدة في قراراتها "اللجنة المتساوية الأعضاء" والتي خضعت إلى القانون فقط، أي نفذت قرارا جزائيا صادرا عن مجلس قضائي، والذي يهدد بعدم تأشيرة المخطط السنوي للموارد البشرية للهيئة التي ترفض الخضوع لتوجهه، أين يكمن الحل؟

ملف الصحة والبيئة : وفقا لمخطط المحافظة على البيئة الذي شرع فيه ابتداء من هذه السنة، والذي تلتزم به كل الهيئات والمؤسسات

أ- محور مفهوم الإسلام الصحيح.
ب- محور التاريخ.

- التأهيل العلمي والنهجي للإمام، وخاصة في مفهوم -الوسطية والاعتدال في ديننا الحنيف، وذلك لقطع دابر نزعة التطرف والعنف والإرهاب.

- إقحام الإمام في عملية التوعية في مجال تاريخ الجزائر، خاصة الحقبة الاستعمارية منه، وذلك لبعث روح الحس الوطني في الناشئة في المساجد تعليماً وتدریساً.
- إحياء مبدأ وروح المواطنة في تراثنا الحضاري.

وعلى غرار ما جاء في مخطط العمل الخاص بالجماعات المحلية في مجال الحركة الجموعية، من إجراءات جديدة وتطوير فإننا نقترح ما يأتي :

- التفریق بين المجتمع المدني المفيد (أي المجتمع المندمج والمنخرط في استكمال عمل الدولة) والمجتمع المدني المستفيد (أي المجتمع الذي يعزل ويتأكل وينخر عمل الدولة).

- تصنيف الجمعيات ذات الصلة بالمجتمع المدني من خلال جدول البرامج والمشاريع وتطبيقاتها في الميدان، ومراقبة ومتابعة ومحاسبة من الجهات الوطنية.

أما في مجال حماية البيئة وفي مستوى السياسة التشريعية الوطنية، نقترح وضع مخطط وطني خاص بالتشجير في مقرات الولايات، ومقرات الدوائر، والبلديات عامة، لما يلاحظ من ثغرات ملفتة ومشينة للنظر في عديد من الولايات.

وفي الأخير، نؤكد ضرورة كل ما من شأنه تقريب الإدارة من المواطن، وكذا تعزيز الثقة بين المواطن ودولته في إطار التعامل في الشفافية والصدقية، وحل المشاكل المختلفة عبر الحوار المباشر والاستشارة وتوحيد أركان الدولة بالمساواة والعدل والعدالة الاجتماعية.

السيد الوزير الأول،

أسأل الله أن يوفقكم ويطمئكم الحكومي في إنجاز ما أنتم مقبلون عليه. أشكركم والسلام عليكم.

السيد الأخضر رزاق بعره : بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

- إن فاتورة المأساة الوطنية بحجمها الكبير وعلى كل الأصعدة وما خلفته من أضرار جسيمة وتاريخية، أيضا تحتم علينا جميعا أن نعود لمثله، "يعدكم الله أن تعود لمثله أبدا" وأن نتعظ مما فات وأن نضع السياسات الوقائية والتوقعية والاستشرافية المانعة والقاطعة لتكرار ما حدث.

- إن سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة دعم النمو الاقتصادي، ورغم النقائص والاختلالات التي صاحبت هذه السياسات، وأكبر من هذا وذاك، السياسة الراشدة المنتهجة في اتخاذ القرار الشجاع والتاريخي الذي لا يلقى له بالا في أغلب الأحيان، المتمثل في مسح الديون الخارجية قد هيا الظروف أكثر لوضع خطة اقتصادية واضحة المعالم حصيلتها الإنجازات الباهرة في العشرة الفائتة.

- إن القراءة المتأنية والمستفيضة لهذا المخطط تلفت نظرنا إلى بعض الملاحظات من أهمها :

- إن ذات المخطط يحتوي فعلا على السبل والوسائل لتنفيذه كما جاء في المقدمة.

- يحمل هذا المخطط الخماسي في طياته ما يجعله قابلا للمتابعة والمراقبة بصفة عادية، ودون عناء من خلال منهجية ما أنجز في المرحلة الماضية، وما ينبغي أن ينجز في المرحلة القادمة.

- إقبال الجهاز التنفيذي في هذا الخماسية على الأمد القريب أو المتوسط وفي جميع المجالات على إنشاء مشاريع قوانين (المجتمع المدني والمرأة والمالية والجماعات المحلية والنقل الخ...) وكذا مراجعات قوانين (الشغل وقانون الأحزاب ورموز الدولة والتعليم العالي الخ...). كل هذه الآليات (والمؤسسات) والإجراءات، هي من الأدوات الفاعلة التي ستمكن بالضرورة الجهات الوصية المعنية من التطوير والفعالية في شتى المجالات، وفي كل المستويات في أداء المهام.

- إيجاد أرعدة من المؤسسات الوطنية الحديثة، خاصة الإدارية والتعليمية والتكوينية في جميع القطاعات، ستشكل دون شك الروافد والوسائل المباشرة وغير المباشرة المرافقة والمصاحبة للأهداف الكبرى المسطرة من أجل ردم الهوة والفجوة الكبيرة في مجال التنمية البشرية أثناء الأزمة.

إن الملاحظات السالفة الذكر، الخاصة منها والعامة، لا تمنعنا من تقديم مقترحات وإضافات نعتقد أنها يمكن أن تكون قيمة مضافة ستعزز ما ذهب إليه مخطط عمل الوزير الأول هذا في كبريات المشاريع والمتمثلة فيما يأتي :

- إن تعزيز وترقية واستكمال مسار المصالحة الوطنية يتم أيضا في نظرنا بإسهام ودور فعال من مؤسسة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إذا أحسنت إدارتها في مجال الوعظ والإرشاد والتوعية والتثقيف في مستوى مساجد الوطن، خاصة في محورين أساسيين :

النقطة 39، والتي أشارت إلى ضرورة حماية الأسرة والطفولة ووضعها ضمن صميم الأولويات، تؤكد ضرورة إدراج وضعية "الأرامل" و"الأيتام" كحالة خاصة، تستحق العناية والرعاية المادية والمعنوية، وكذا إيجاد الغطاء القانوني (سن القوانين والتشريعات) التي تحمي هذه الفئة، على غرار ما تم طرحه فيما تعلق "بالطفولة المسعفة" بما يضمن التكفل اللازم بها.

فيما يتعلق بالفصل الثاني.

"تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم وتعزيز عوامل التنمية الاقتصادية".

نسجل ما يأتي :

ضمن المحور الرابع : ستتواصل سياسة التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة بفعالية، تحديدا ما تعلق بالنقطة 86، نثمن ونؤكد ضرورة استكمال الترتيب التشريعي المتعلق بذلك.

ونشير في هذا الصدد إلى أن ولاية الوادي تملك ثروة من النخيل المسمى بـ "البعلي" والمصنف ضمن المحميات العالمية، ويعتبر امتدادا تاريخيا واجتماعيا، نطالب في هذا السياق بضرورة دعم فلاحي "الغوط"، بتقديم مساعدات مادية سنوية جزافية، تشجعهم على الاستمرار في العمل، وتجاوز الصعوبات التي تحول دون حماية هذا المكسب والحفاظ عليه.

ضمن المحور الخامس : تحديث وسائل النقل والاتصال:

فيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية :

نثمن ما جاء في البرنامج غير المسبوق منذ الاستقلال، كما نبارك إدراج خطين استراتيجيين في الجنوب. ونستغل هذا المشروع الطموح لنؤكد مطلب ولاية الوادي، والذي تم طرحه في جلسات سابقة، والداعي إلى ضرورة ربط ولاية الوادي وخاصة مدينة الوادي بخط السكة الحديدية، عن طريق بلدية أسطيل، خاصة وأن الآباء والأجداد لا يزالون يذكرون مشهد وماديات الاستفادة من النقل بالسكك الحديدية قبل أكثر من نصف قرن.

فيما يخص ميدان النقل الجوي:

نؤكد ضرورة دعم وتكثيف الرحلات الداخلية لولايات الجنوب، ونطالب بأن تراعى لمناطق الجنوب البعيدة تسعيرات خاصة في النقل البري والجوي.

ونجدد مطالب سكان ولاية الوادي باعتبارها منطقة سياحية وتجارية وفلاحية، بضرورة تخصيص رحلات إلى الخارج، خاصة ما تعلق بباريس، وتونس.

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعتبر مخطط العمل الذي بين أيدينا والمعروض للمناقشة والإثراء، حسب ما ورد ضمن مقدمته، عرضا للمسعى الذي سينتهج والسبل والوسائل التي ستعكف الحكومة من خلالها على تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

وعليه، فإننا نسجل ملاحظات ذات أهمية فيما يخص المخطط منها ما يأتي :

- أن الوثيقة التي بين أيدينا لا تقدم التوضيحات الكافية عن فحوى الإنجازات المراد تحقيقها، ولا الآليات التي من شأنها تحقيق الإنجازات عن أرض الواقع.

- رغم ما ورد في مقدمة الوثيقة من احتوائها على السبل والوسائل التي ستحقق من خلالها الخطط، إلا أننا نسجل غيابا شبه تام لهذه الوسائل والسبل التي تعمل من خلالها الحكومة على تحقيق المرتجى من البرامج الواردة ضمن مخطط العمل، - غياب الأرقام المفصلة لحجم البرامج وقيمة الإنجازات المراد تحقيقها إلا نادرا.

الملاحظات الواردة أعلاه تؤكد بصدق التبريرات الواردة بمقدمة المخطط ضمن الصفحة الثانية، وهو ما يعطي، إلى حد كبير، جانبا من التعب بدلا من العذر، عن تغييب الآليات التي تعتبر في الأصل ذات أهمية قد تفوق الطرح النثري للبرامج والخطط، وهو ما يجعل مناقشة هذا المخطط صعبة وقد تكون سطحية مما يقلل المبتغى من هذه المناقشة.

السيد رئيس المجلس،

ضمن الفصل الأول والمعنون كالاتي : "تعزيز جزائر آمنة".

تحديدا ما يتعلق بالنقاط الآتية :

النقطة 32، "ستعكف الحكومة على تعزيز التكامل بين منتخبي البرلمان وكذا المنتخبين المحليين، من جهة، والحكومة والسلطات العمومية على المستوى المحلي، من جهة أخرى".

تعتبر هذه النقطة مطلبا سابقا متجددا وملحا، نطالب بضرورة تحقيقه في أرض الواقع، بتسطير وسن القوانين اللازمة التي تؤطر العلاقة بين نواب البرلمان والهيئات المذكورة أعلاه، وتوضح الصلاحيات المختلفة، التي من شأنها أن تعطي عمل النائب جانبا من الأهمية، وتتيح الإسهام الجاد في تحقيق البرامج (من خلال المساءلة، والمتابعة...).

الفصل الثالث :

ترقية تطور الاقتصاد الوطني وضمان إنتاجيته

أولاً/ ترقية التنمية الفلاحية وتحسين الأمن الغذائي للبلاد :
- نتمن النقطة (ج) المرتكزة على (إقرار دعم مالي هام للنشاط الفلاحي) ، بتقديم مساعدات عمومية على مدى خمس سنوات.

وإذ ذاك فإننا نطالب بضرورة توسيع مشروع "القرض الرفيق" ليشمل أكبر عدد من المنتجات الفلاحية المؤهلة للتصدير وغيرها ، وبصفتنا ممثلين عن ولاية الوادي ، فإننا نرفع بالبحاح مطلب فلاحي الولاية الداعي إلى الاستفادة ليشمل مادة التمور.

- ضمن النقطة المشار إليها بالحرف (د) المعنونة "الانطلاق في برنامج لضبط شبكات التوزيع" ، وتحديد ما تعلق منها (يضبط السوق من خلال التحديث الجاري حاليا لقدرات التبريد ولا سيما العمومية). يجدر التأكيد على الآتي :

- عبر البرنامج عن المشروع بعبارة (التحديث الجاري) فهل تحمل هذه العبارة معنى الإنجاز لمنشآت تبريد جديدة ، أم تعني تأهيل وتحديث الموجود وصيانتها؟

- اقتصر النقطة المشار إليها قد على قدرات التبريد العمومية، مستبعدة بذلك القطاع الخاص، الذي أثبت فعاليته في عدد قليل من ولايات الوطن، والتي لا توجد بها مؤسسات عمومية للتبريد.

في نفس السياق، نؤكد أهمية إنشاء، وتطوير، وتحديث قدرات التبريد على نسق المشاريع المنشأة في الدول المجاورة، لتتناسب والنمو المشهود في القطاع الفلاحي.

وعليه فإننا نؤكد ضرورة :

- إيلاء القطاع الخاص في هذا المجال العناية اللازمة.
- تقديم مساعدات مقننة ومراقبة من أجل تأسيس وإنشاء نقاط تبريد خاصة في الولايات ذات الإنتاج الفلاحي المرتفع.

السيد الرئيس،

نؤكد أهمية هذا النوع من المشاريع، لأننا نلمس أهميته ميدانيا ففي ولاية الوادي التي تشتهر بزراعة البطاطا، والإنتاج حاليا يحتل المرتبة الأولى وطنيا، نشهد ونقف على الصعوبات التي تواجه الفلاحين، خاصة في فصل الصيف، لدرجة أن الكثير من فلاحي الولاية يعزفون عن الزراعة في الوقت الذي يكون جني المحصول صيفا. لصعوبة التخزين، وسرعة تعفن المنتج، وانخفاض أسعاره إلى حدود دنيا.

النقطة 131، والمتعلقة بعمليات التنازل التي تمس المؤسسات العمومية، تجدر الإشارة إلى ضرورة توفير الضمانات الكافية التي تحفظ للعمال مناصبهم، وحقوقهم.

النقطة 134، وهذه النقطة تعتبر ذات أهمية، بل من أولوية الأولويات في الجانب الاقتصادي، إلا أننا نشير إلى ما يأتي :
- أن عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات رغم أهميتها، ظلت لسنوات في مستوى الحكومات المتعاقبة، لا تعدو كونها مشاريع على الورق، على نسق التوصيات الأكاديمية التي تختم بها الرسائل الجامعية.

- أن الإجراءات، وإن قلت لم تلامس جوهر المشكل، وحقبة القضية، ولم تهب أية قفزة في هذا المجال، وهو ما تؤكد الإحصائيات الرسمية، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات خارج مجال المحروقات لأكثر من عقدين، حدود 2٪.

- أن الخطة التي بين أيدينا لم تختلف عن سابقتها، فجاءت خالية من كل آليات وطرق ووسائل تحقيق المرتجى منها.

وعليه فإننا نطالب بالآتي :

- السعي والعمل على تشكيل السوق الوطني الذي تتضمن حلقاته "الإنتاج" و"التداول"، مع سيادة قناعة ترتقي إلى مستوى "عقد اجتماعي" واضح وبشكل كاف، وترجمة هذه القناعات إلى توافق حول الآليات اللازمة تنفيذها لغرض الإسراع بخطوات تحقيق المشروع، ارتكازا على برامج وطنية جادة تسهم فعلا، في مستوى التخطيط والتنفيذ والمساءلة، في حل إشكالية المفقود في "السوق الوطنية".

- من الصعب في المديين القصير والمتوسط إحداث تغيير في هيكل الصادرات عن طريق إيجاد منتجات جديدة، لذا من الواجب تحديد القطاعات والصناعات والسلع التي تمتلك الجزائر فيها "ميزة نسبية" وتقديم الدعم اللازم بما يتيح لهذه المنتجات ميزة للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

- رفع سقف الدعم، وتعميق التسهيلات للمنتجات الإستراتيجية التي تمتلك الجزائر فيها "ميزة مطلقة"، والتي أثبتت تنافسيتها في السوق الدولية، مثل التمور والبطاطا وزيت الزيتون...

- تطوير آليات التسويق الإلكتروني، إذ تعد التجارة الإلكترونية واحدة من أهم الأدوات التي تحقق للمشروعات المتوسطة وصغيرة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة العالمية بفعالية وكفاءة، بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وكذا وفرة كل

الجامعي بالوادي إلى جامعة، خاصة وأن المركز يمتلك من المؤهلات ما يسمح بذلك، على غرار ما حصل في العديد من الولايات التي تمت ترقية مراكزها إلى جامعات.

في ميدان الاتصال :

تؤكد ضرورة تحيين التشريعات والقوانين المسيرة للقطاع، كما تؤكد ضرورة فتح الفضاء الجزائري لتعددية القنوات الفضائية، وفق دفتر شروط يعد بطريقة مدروسة ومضبوطة تراعى فيه تقاليد المجتمع وثوابت الأمة، وهكذا حتى لا تكون في هذه القنوات حربة سقفا السماء..

السيد رئيس المجلس المحترم،

في الأخير، هذه المداخلة عبارة عن ملاحظات خاطفة فيما يتعلق بخطة عمل الوزير الأول. وتؤكد من خلالها ضرورة فك الإجمال الوارد في خطة العمل، وتحسينها وتعزيزها من خلال توضيح الآليات، والوسائل، والسبل، وإثرائها بالأرقام المدققة.

الشكر موصول لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من الوقت والمكان المطلوبين لأداء المعاملات التجارية، مما يساعد هذه الأخيرة على اختراق الأسواق العالمية. ناهيك عن الاتجاه المتصاعد لاعتماد الاقتصاد العالمي على الوسائط الإلكترونية، بشكل عام في إنجاز المعاملات التجارية والمالية.

الفصل الرابع : مواصلة التنمية البشرية.

فيما يخص المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين.

ضمن النقطة 165، نبارك بقوة ما أدرج في هذا المجال من مقترحات، ونطالب في هذا الصدد برفع ماديات العناية الصحية، والنفسية والمادية لفئة الأيتام كحالة خاصة.

النقطة 169، نشد على المقترحات التي قد تسهم في إعطاء الدور الريادي للجامعة الجزائرية، وتحسين مردودها العلمي والتكويني.

ونطالب ضمن هذا السياق، بتطوير وترقية المراكز الجامعية المؤهلة إلى جامعات، وهو مطلب ملح نرفعه على لسان الأسرة الجامعية، والسكان بولاية الوادي، بضرورة ترقية المركز